

# اختيار جنس الجنين بالوسائل الطبيعية والمخبرية دراسة فقهية طبية

د. فهد سعد الرشيدى<sup>(\*)</sup>

---

(\*) أستاذ مساعد بقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت.



## ملخص البحث:

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

أسهم التقدم المتسارع في العلوم الطبية الحديثة في معرفة أسرار تكوين الجنين، فكشف عن وسائل متعددة لاختيار جنس الجنين، والذي يعرف بأنه: "تأثير مخصوص لتلقيح البويضة بالحيي المنوي المؤدي للجنس المرغوب فيه".

والرغبة في اختيار جنس الجنين تحكمها عوامل ومحددات دافعة نحوه تختلف بحسب الغرض من الاختيار، فمنها: دوافع شخصية تتضمن الدوافع الطبية والرغبة الشخصية، وأخرى: سياسية ربما تكون اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية.

### وتنقسم وسائل اختيار جنس الجنس إلى نوعين:

**الأول: الوسائل الطبيعية،** وهي تلك التي لا تعدو كونها إتياناً للظروف المهيئة لبيئة معينة، وإنشاء الوسط الملائم للحيي المنوي للجنس المرغوب فيه، كالنظام الغذائي، والغسل الكيميائي، وتوقيت الجماع بتحري وقت الإباضة.

وهذه لم يختلف الباحثون المعاصرون في مشروعيتها مباشرتها؛ لكونها أسباباً مباحة لا محذور فيها، بشرط ألا يستلزم استخدام هذه الوسائل كشف عورة المرأة، كاستخدام الفحص الداخلي بالموجات الصوتية ونحوه، ما لم يكن الدافع غرضاً علاجياً كالوقاية من الأمراض الوراثية.

**الثاني: الوسائل المخبرية،** وهي تلك التي تستخدم التلقيح الصناعي؛ سواء أكان داخلياً أم خارجياً، وتتميز هذه الوسائل بأنها - إذا حصل الحمل - تعطي نتائج مرضية جداً، إلا أنها تحمل في طياتها بعض المخاطر الصحية والمخاطر الشرعية.

واستخدام هذا النوع من الوسائل كان محل خلاف بين الباحثين المعاصرين؛ فبينما ذهب بعضهم إلى تحريم استخدامها، نجد أن الجمهور ذهب إلى جواز استخدامها وفق ضوابط مخصوصة، على اختلاف بينهم في غير الضرورة الطبية العلاجية لتفادي الأمراض الوراثية.

## المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

## أما بعد:

فأمام هذا التسارع المضطرب في الاكتشافات العلمية والتطورات البحثية - لا سيما ذاك التطور العلمي المذهل الذي تجسد في العلوم الطبية - يجب على المجتمعات الإنسانية بكافة مؤسساتها المعنية استصدار النظم والتشريعات التي تكون قادرة على ملاحقة هذه التطورات وضبطها، بما يعود على البشرية بالنفع والإصلاح، وإلا كانت إفساداً لها ووبالاً عليها، وسبباً في تعاستها.

فقد استطاع علم الطب الحديث التدخل في جنس الجنين ومحاولة اختيار جنس على آخر؛ تلبية لحاجات بعض الناس؛ لاعتبارات خاصة تحكمها معايير مختلفة، كالطبيعة والفطرة البشرية والاعتقادات المتوارثة المتمركزة على الاحتياجات الإنسانية، بما يقتضي تفضيل جنس على آخر، بل قد ظهر نوع آخر من هذه الاعتبارات، وهو الاعتبارات الطبية التي تفرضها الأمراض المرتبطة بجنس الجنين، كشف عنها التطور المذهل في علم الطب.

والناس منذ القدم - وقبل القرن الخامس قبل الميلاد<sup>(١)</sup> - لجأت إلى وسائل مختلفة وطرق متنوعة، كانت - في أغلبها - نظريات جاء العلم الحديث ببيان بطلانها وعدم استنادها لحقيقة علمية أو تجارب معملية، إلا أنه ومع هذا التقدم العلمي في عصر النهضة العلمية الحديث اكتشف العلماء كثيراً من

---

(١) حيث سادت نظريات العلماء اليونانيين. انظر: هل تستطيع اختيار جنس مولودك، د. كمال: ١٣.

القوانين البيولوجية، ومن ذلك: أنهم تمكنوا من معرفة أسرار تكوين الجنين وإمكان التحكم بجنسه، ذلك الذي كان - في العهد القريب - بالنسبة للإنسان ضرباً من خيال أو أمراً من غيب، لا يستطع تصويره، فضلاً عن التأثير فيه.

ويعد استخدام هذه الوسائل المختلفة والطرق المتنوعة للتوصل إلى الجنس المرغوب فيه من القضايا الطبية المستجدة التي أردت دراستها من خلال هذا البحث الذي سمّيته: "اختيار جنس الجنين بالوسائل الطبيعية والمخبرية - دراسة فقهية طبية"، باحثاً فيه مدى جواز سلوك الوسائل الطبية لتحديد نوع جنس الجنين من جهة الفقه الإسلامي، ضارباً صفحاً عن تلك الوسائل الشائعة التي لا تستند إلى حقيقة علمية؛ مناسبة للمقام.

والدراسات التي بحثت هذا الموضوع تعددت وتنوعت، بين دراسة كان هذا الموضوع أحد أقرادها، ودراسة اختصت به، سواء أكانت بحثاً مستقلاً، أم ضمن مؤتمر فقهي جاء موضوع الدراسة ضمن محاوره، وكان أكثر الدراسات استيعاباً تلك التي جاءت ضمن أحد محاور مؤتمر الفقه الإسلامي الذي أقامته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان: "قضايا طبية معاصرة"، الذي عقد مؤخراً في الرياض بتاريخ: ٢٥-٢٧/٤/١٤٣١هـ والموافق: ١٠-١٢/٤/٢٠١٠م.

وإضافة الباحث تتلخص في الجمع بين ما كتب في هذا الموضوع على نحو يستوعب ما جاء في هذه الدراسات مناقشة وتحليلاً وترجيحاً، فكثرة الباحثين في هذا الموضوع توجب النظر في أبحاثهم وتوظيف جهودهم المختلفة للوصول إلى دراسة تجمع جهودهم وتراعي اختلاف مذاهبهم، واختيار الكلام أصعب من تأليفه، فاخترت من أطايب ما في هذه الدراسات، بحيث يكون هذا البحث خلاصة تلك الأبحاث وثمرتها، عسى الله أن ينفع به.

## أسباب اختيار الموضوع:

ثمة أسباب عدة دفعتني لدراسة هذا الموضوع، من ذلك:

١ - أهمية هذا الموضوع وضرورة العناية به؛ حيث يكثر سؤال الناس عنه؛ لملامسته المباشرة لحياتهم، فهو متعلق بالكيان الإنساني الذي عليه مدار الحياة في هذه الأرض.

٢ - العمل بموجب التوصية التي صدرت عن مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني المذكور؛ حيث جاء من توصياته في البند الواحد والثلاثين ما نصه: "ضرورة الاهتمام بمسألة تحديد جنس الجنين وإعطائها مزيداً من المتابعة والبحث الطبي والفقهى؛ لتجلية كثير من جوانبها وتداعياتها وذلك لما لها من أبعاد ثقافية واجتماعية".

٣ - تلبية للرغبة في البحث في الموضوعات المستجدة، التي يرى فيها الباحث مسالك الفقهاء في معالجة النوازل والمستجدات، واستخدامهم للنصوص الشرعية التي تشتمل على كثير من المعاني التي يمكن معها استيعاب كثير من المستجدات.

### منهجي في البحث:

انتهجت في كتابة البحث المنهج الآتي:

١ - جمع المادة العلمية من المصادر الأصلية، دون الاعتماد على الكتب الوسيطة في نسبة الأقوال أو أدلتها، وإلا فالإشارة إلى ذلك، محاولاً التتبع والاستقصاء لكل ما كتب في الموضوع.

٢ - حرصت - توثيقاً للمادة العلمية الطبية - على الاقتصار على أبحاث الأطباء الذين درسوا هذا الموضوع فحسب، دون الاعتماد على الفقهاء المعاصرين في هذا.

٣ - جمع الأدلة وتوجيهها ومناقشتها والرد على تلك المناقشات في هذا البحث، بما يجعله جامعاً لها، مقتصرراً على الأدلة التي رأيت أنها جديرة بالذكر والاستدلال، مكتفياً في الاستدلال أو المناقشة بذكر المستدل أو المناقش دون ذكر من نقل هذا الاستدلال أو المناقشة ممن كتب في الموضوع، ما لم يتبين لي ذلك.

٤ - التزمت الجانب الفقهي في دراسة هذه المسألة دون تدخل في الجانب العقدي - إلا فيما يقتضيه مقام الاستدلال - الذي تتعلق به المسألة تعلقاً وثيقاً، وقد تناول الأستاذ الدكتور ناصر الميمان هذا الأمر بما لا مزيد عليه، فضلاً عن كونه ليس غرضاً للبحث.

**خطة البحث:** تتألف من مقدمة، وتمهيد، وموضوع البحث، وخاتمة، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

**المقدمة:** بينت فيها أسباب اختيار الموضوع، والمنهج، والخطة التي اتبعتها فيه.

**التمهيد:** تعريف اختيار جنس الجنين ودوافعه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف اختيار جنس الجنين.

المطلب الثاني: دوافع اختيار جنس الجنين.

**الموضوع**

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول:** اختيار جنس الجنين بالوسائل الطبيعية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الوسائل الطبيعية لاختيار جنس الجنين.

المطلب الثاني: حكم استخدام الوسائل الطبيعية في الفقه الإسلامي.

**المبحث الثاني:** اختيار جنس الجنين بالوسائل المخبرية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الوسائل المخبرية في اختيار جنس الجنين.

المطلب الثاني: حكم استخدام الوسائل المخبرية وضوابطه في الفقه الإسلامي.

وفيه فرعان:

الفرع الأول: حكم استخدام الوسائل المخبرية في الفقه الإسلامي

الفرع الثاني: ضوابط استخدام الوسائل المخبرية في الفقه الإسلامي

ثالثاً: الخاتمة، وفيها عرضت لأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



## التمهيد:

وفيه مطلبان:

## المطلب الأول تعريف اختيار جنس الجنين

### توطئة:

يتحدد نوع الجنين بحسب طريقة التقاء الصبغيات المسؤولة عن تحديد الجنس في الخلية الملقحة، فإن كانت الخلية الناتجة عن التلقيح تحمل الصبغي المسؤول عن تحديد الجنس من النوع (XX) فإنها أنثوية، أما إذا كانت من النوع (XY) فالخلية ذكورية.

فجسم الإنسان يحوي البلايين من الخلايا، تحتوي كل خلية على ٤٦ صبغياً، أي ٢٣ زوجاً من هذه الصبغيات، منها زوج واحد هو المسؤول عن تحديد الجنس، وهذا الزوج إما أن يكون (XX) إذا كانت الخلية لأنثى، وإما أن يكون (XY) إذا كانت الخلية لذكر.

أما الخلايا التي يتألف منه السائل المنوي أو البويضة فإنها تتألف فقط من ٢٣ صبغياً، واحد منها - فقط - المسؤول عن تحديد الجنس، وهذا الصبغي - المسؤول عن تحديد الجنس - في بويضة المرأة لا يكون إلا نوعاً واحداً وهو النوع (X) بناء على أن خلايا المرأة تحتوي على صبغيين متشابهين (XX)، بينما السائل المنوي للرجل يحمل نوعين من الصبغيات المتميزة والمسؤولة عن تحديد جنس الجنين، وأحد هذين النوعين إما أن يكون (Y) وهو الذي يجعل من الجنين ذكراً، وإما أن يكون (X) وهو الذي يجعل من الجنين أنثى.

فإذا حصل التلقيح تجمعت هذه الصبغيات - من الرجل والمرأة - لتكون الجنين، ويكون مجموع ما تحتويه خلية هذا الجنين ٢٣ زوج من الصبغيات،

فإذا استطاع الحي المنوي الذي يحمل الصبغي (Y) تلقيح البويضة فإن الجنين سيكون ذكراً، وإلا كان الجنين أنثى<sup>(٢)</sup>.

وقدرة أي نوع من السائل المنوي للرجل - سواء ذي الشارة الذكرية أو الأنثوية- على تلقيح البويضة تتحد فيه عوامل عدة؛ نظراً للاختلافات الفيزيائية والكيميائية لكل منهما.

وهذه الاختلافات الفيزيائية والكيميائية تمكن العلماء من التعرف عليها، فاستطاع الإنسان أن يؤثر على تلك العوامل باستخدام طرق طبيعية أو طرق مخبرية لتلقيح خلية المرأة بحيوان منوي يحمل شارة الجنس المرغوب فيه، وقوة هذا التأثير بحسب الطريقة المستخدمة للوصول لهذه الغاية<sup>(٣)</sup>.

وتأثير الإنسان هذا هو ما يسمى اصطلاحاً بـ: " اختيار جنس الجنين ".

وقد تعددت عبارات الباحثين في تحديد المقصود من مصطلح اختيار جنس الجنين، وإن كانت على نحو متقارب، ومن ذلك:

أولاً: تعريف الدكتور إسماعيل مرحبا؛ حيث عرفها بأنها: " التحكم بنوع الجنين؛ وذلك باختيار النوع المرغوب - ذكراً أو أنثى - وذلك بتوجيهه قبل التخلق نحو تكوين ذلك النوع المطلوب بأجهزة طبية ذات تقنية عالية "<sup>(٤)</sup>.

### يلاحظ على التعريف ما يلي:

(٢) إذا الأمر متعلق بنوع الحي المنوي الملقح للخلية، ولا دخل للزوجة في هذا التحديد سوى أن بيئة الرحم هي التي تؤثر في أي من النوعين يلحق البويضة، وإذا كان العلماء قد اكتشفوا هذا الأمر بما لا يزيد عن مائة عام، فتأمل أخي القارئ الكريم في بيان هذه الحقيقة بجلاء في قول رب العزة جل وعلا: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ۖ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ﴾ (سورة النجم، الآيتين: ٤٥-٤٦). انظر: تحديد جنس الجنين، دباسلامة: ٣، وقد أشار من قبل لمثل هذا د. محمد حنيف العوضي. انظر: مناقشته في ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام: ٤٤.

(٣) انظر: تحديد جنس الجنين، د. دباسلامة: ٤.

(٤) انظر: البنوك الطبية وأحكامها: ٤٤٧.

١ - قصر دلالة المصطلح على تلك التي يستخدم فيها الأجهزة الطبية ذات التقنية العالية، على الرغم من أن اختيار جنس الجنين قد يكون بالوسائل الطبيعية؛ فكان هذا التعريف غير جامع من هذه الجهة.

٢ - أن التوجيه المذكور في قوله: "وذلك بتوجيهه قبل التخلق" لا يحدث للجنين ذاته، وإنما لطريقة التقاء السائل المنوي للرجل ببويضة الأنثى، أي قبل أن يكون ثمة جنين.

ثانياً: تعريف الدكتور خالد المصلح؛ حيث عرف اختيار جنس الجنين بقوله: "ما يقوم به الإنسان من الأعمال و الإجراءات التي يهدف من خلالها إلى اختيار ذكورية الجنين أو أنوثته"<sup>(٥)</sup>.

#### ويلاحظ على التعريف ما يلي:

١ - أن فعل الاختيار يختلف عن وسائله، فما يقوم به الإنسان من أفعال أو تصرفات ليس هو حقيقة الاختيار بل وسائله، فكان هذا تعريف للشيء بوسائله وذلك مردود.

٢ - أن قوله: "الأعمال والإجراءات" إدراج ما لا يجب في التعريف؛ حيث إنه يمكن الاستغناء بأحد هذين اللفظين عن الآخر فيما أرى، ولو تم استخدام لفظ: "الوسائل" بدلا منها لكان أدق في الدلالة وأكثر اختصاراً.

ثالثاً: تعريف الباحث محمد الفهيد؛ حيث عرفه بقوله: "محاولة تحديد نوع الجنين من قبل الزوجين نفسيهما، أو باللجوء إلى مختص، بواسطة طرق معينة تعين على تحقيق ذلك"<sup>(٦)</sup>.

#### ويلاحظ على التعريف ما يلي:

١ - أنه لا محل لاستخدام لفظ: "المحاولة"، لأن الاختيار هو تصرف ما

---

(٥) رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. المصلح: ٦.

(٦) أحكام اختيار نوع الجنين وطرقه، للفهيد: ١٥.

يجب وصفه بما يدل عليه دون لفظ: "المحاولة"، وإلا فإن أي تصرف قد يأتيه الزوجان في هذا الشأن يعد اختياراً لجنس الجنين.

٢ - أن ذكر الجهة التي يأتي منها الاختيار لا دخل له في المعرف، فلا وجه لقوله: "من قبل الزوجين نفسيهما، أو بالجوء إلى مختص"، بل لو تم ذكر مصطلح الإنسان لكان أولى وأكثر اختصاراً.

رابعاً: تعريف الدكتور خالد بن زيد الوديناني - وهو قد جمع بين التعريفين السابقين -؛ حيث عرفه بقوله: "ما يقوم به الزوجان من الأعمال والإجراءات الطبيعية بنفسيهما أو الطبية من خلال مختص بهدف تحديد ذكورية الجنين أو أنوثته" (٧).

ويلاحظ على هذا التعريف ما جاء في سابقه بحسب ما أخذ منها.

خامساً: تعريف الباحث زياد العيجان؛ حيث عرفه بقوله: "تدخل الإنسان باصطفاء أحد الجنسين على الآخر بطرق معينة قبل الحمل" (٨).

يلاحظ على هذا التعريف ما يلي:

أنه ليس ثمة ما يوجب ذكر لفظ: "بطرق معينة"؛ حيث إن هذه الطرق ما هي إلا وسائل للاختيار، وليست الاختيار ذاته.

قلت: ولعل تعريف الباحث زياد العيجان أدق في الدلالة - من سابقه - على اختيار جنس الجنين، وأكثر اختصاراً، وقد أخذ أفاد لفظ: "اصطفاء" من الدكتور عبد الستار أبو غدة، في بحثه مدى شرعية التحكم في معطيات الوراثة (٩).

**والتعريف المختار:** "تأثير مخصص لتلقيح البويضة بالحيي المنوي المؤدي للجنس المرغوب فيه".

(٧) اختيار جنس الجنين، د.الوديناني: ٢ / ١٦٦٧.

(٨) حكم اختيار جنس الجنين قبل الحمل، للعيجان: ٢ / ١٧٩٤.

(٩) انظر: مدى شرعية التحكم في معطيات الوراثة، د.أبو غدة: ١٦١.

وأرى أن هذا التعريف أقدر على الدلالة على المقصود من مصطلح "اختيار جنس الجنين"، وخلا من الملاحظات الواردة في التعاريف السابقة.

وما ينبغي أن يعلم ما يلي:

١ - أن الإجهاض ليس من وسائل اختيار جنس الجنين؛ إذ لا طريق لاختيار جنس الجنين حينها، كيف وقد التقى السائل المنوي للرجل ببويضة المرأة على نحو ما؟! فالإجهاض عملية تتم بعد التلقيح، أما اختيار جنس الجنين فهو قبله، إلا أن ذكر الباحثين له في أبحاثهم التي عُنون لها باختيار - أو تحديد - جنس الجنين قد يكون من باب الاشتراك في الغاية أو الهدف؛ حيث إن كلاً من اختيار جنس الجنين أو الإجهاض يهدف إلى أن يكون المولود من الجنس المرغوب فيه، سواء قبل التلقيح أو بعده.

٢ - أن لفظ " اختيار " أفضل من جهة الدلالة على المقصود من لفظ " تحديد "؛ لمنع التشابه بين المقصود وعملية الكشف عن جنس الجنين بعد تخلقه في بطن أمه، بل إن لفظ " تحديد " ألصق بهذه العملية، وواقع الفرضية أن ما يتم فعله هو الاختيار بين نوعي الحي المنوي للرجل، وإن قيل: إن المقصود هو تحديد أي الحيات المنوية يراد لها تلقيح البويضة، فإنه يرد بأن هذا هو حقيقة الاختيار.

٣ - أن استخدام مصطلح اختيار جنس الجنين أفضل من استخدام مصطلح اختيار جنس المولود؛ حيث إن مرحلة اختيار الجنس تكون بالاختيار بين نوعي الحي المنوي، وهذا يكون في المرحلة قبل تكوين الجنين في بطن أمه، وبدهي أنه قبل ولادة هذا الجنين، فكان استخدام مصطلح اختيار جنس الجنين ألق وأولى.

## المطلب الثاني

### دوافع اختيار جنس الجنين

إن الرغبة في اختيار جنس الجنين تحكمها عوامل ومحددات دافعة نحوه تختلف بحسب الغرض من الاختيار، ومن ذلك:

أولاً: الدوافع الشخصية<sup>(١٠)</sup>، وهي تنقسم بحسب سبب وجود هذا الدافع إلى:

#### ١ - الأغراض الطبية

إن بعض الأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية تنتقل من خلال الصبغي الجنسي؛ لذا فهي تحدث لجنس دون آخر، فمثلاً مرض الناعور - وهو مرض يؤدي إلى نزف عفوي قد يكون مميتاً - ومرض الضمور العضلي يظهر على الذكور دون الإناث؛ ولذا فإن سلوك الإجراءات التي تؤدي إلى إنجاب الجنس الذي هو مظنة السلامة يعد أحد الطرق الوقائية لتجنب هذه الأمراض، متى رأى المختصون من الأطباء ذلك<sup>(١١)</sup>، وهذا النوع يسمى "بالتحديد الطبي".

على أنه يوجد في المراكز المتقدمة والمتخصصة تحديد للقيحة المصابة من غير المصابة؛ حيث إن نسبة اللقائح الذكرية المصابة ٥٠٪ والباقي غير مصاب، وبالتالي يمكن إعادتها في الرحم<sup>(١٢)</sup>.

#### ٢ - الرغبات الشخصية والاجتماعية

وهذا النوع يسمى باختيار الجنس الاجتماعي، فالرغبة الشخصية لدى الزوجين قد تكون من أكثر الدوافع تأثيراً على اختيار جنس الجنين، وهذه

---

(١٠) والمقصود بالدوافع الشخصية: تلك التي تكون دوافعها وأسبابها على مستوى الأفراد أي الأشخاص، وليس على مستوى الأمة أو الجماعة.

(١١) انظر: تحديد جنس الجنين، د. باسلامة: ٧.

(١٢) انظر: اختيار جنس الجنين، د.البار: ٩.

الرغبة تتأثر بحسب حال الأسرة؛ فقد يكون عدد الإناث في الأسرة أكثر من عدد الذكور - أو العكس - وهنا يرغب الوالدان في إنجاب الجنس الأقل، كما تتأثر هذه الرغبة بالأعراف الاجتماعية التي تحكم المجتمع، والتي قد تكون تفضل الجنس الذكري، وهنا تتولد الرغبة لدى الوالدين في إنجاب الذكور دون الإناث، استجابة لتلك الأعراف.

كما أن بعض الدول - كالصين مثلاً - أصدرت قانوناً تمنع بموجبه أي أسرة من أن تنجب أكثر من طفل، وحيث إن أغلب الأسر تريد أن تنجب مولوداً ذكراً، فإن الحاجة ستعظم لاختيار جنس الجنين.

والزوجة التي لديها مشكلة في الإنجاب وتقل فرص الحمل عندها فإنها حينئذ قد تحرص على اختيار جنس الجنين إما رغبة في جنس معين أو سعياً لإحداث التوازن والحصول على كلا الجنسين.

وقد تكون الخشية من سوء الأوضاع الاقتصادية كالفقر ونحوه أو الأمنية كانتشار الاغتصاب وكثرة حدوث حالات الزنا وما يتبعه من حمل مما يدفع الوالدين إلى سلوك الوسائل التي تتحكم في جنس الجنين ليكون ذكراً.

بل إن هذه الدوافع الشخصية قد يستجيب لها بعض الأزواج على نحو تكون نتيجته قتل الأجنة حتى بعد التخلق، أو عند الولادة أو بعدها بقليل، ففي بعض القرى من الصين والهند - مثلاً - لا يزال وأد البنات وإن كان بصورة محدودة مقارنة بما حدث في القرن التاسع ميلادي<sup>(١٣)</sup>.

ثانياً: دوافع سياسية، وهي تتنوع - أيضاً - بحسب سبب وجودها.

فقد ترى الإدارة السياسية لدولة ما أنها بحاجة إلى زيادة عدد أي من الجنسين على حساب الجنس الآخر؛ لتحقيق مصالح اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية<sup>(١٤)</sup>، وتوضيحه فيما يلي:

---

(١٣) انظر: تحديد جنس الجنين، د. باسلامة: ٧، وتحديد جنس الجنين، د. النجيمي: ١١.

(١٤) تحديد جنس الجنين، د. باسلامة: ٦.

١ - دوافع اقتصادية، فإذا كانت الدولة تعاني من قلة الموارد البشرية من الجنس الذكري للتنمية الاقتصادية فإنه قد تلجأ إلى حث الوالدين على اختيار الجنس الذكري من خلال تسهيل حصول الوالدين على الوسائل المعنية على اختيار جنس الجنين.

٢ - دوافع أمنية، فالاختلاف الخلقي بين الرجل والمرأة في البنية الجسدية تقتضى تمييز الرجل على المرأة في الشؤون الأمنية والقتالية، فإذا كانت نسبة الإناث في دولة ما في حدود تسمح بحدوث عوز في الجنس الذكري لتغطية القطاعات الأمنية، فإن هذا يولد الحاجة لزيادة نسبة الذكور في مقابل الإناث.

٣ - دوافع اجتماعية، فقد أصبحت العنوسة - مثلاً - من أكثر الظواهر التي تهدد الاستقرار الاجتماعي في الدول؛ لا سيما الدول الإسلامية، فإذا كان سبب هذه الظاهرة هو زيادة نسبة الإناث على الذكور، فقد يكون اللجوء إلى توجيه المجتمع نحو اختيار الجنس الذكري إسهاماً في منع حدوث هذه الظاهرة.

قلت: مهما تكن طبيعة هذه الدوافع فإنها تؤدي نتيجة لاعتبارها إلى أن يقدم الإنسان على اختيار جنس الجنين قبل الحمل، بالوسائل الطبية المتاحة طبيعياً كانت أو مخبرية.



## المبحث الأول

### اختيار جنس الجنين بالوسائل الطبيعية<sup>(١٥)</sup>

وفيه مطلبان:

#### المطلب الأول

##### الوسائل الطبيعية لاختيار جنس الجنين

إن استخدام هذه الطرق لا يعدو كونه إتيان الظروف المهيئة لبيئة معينة يمكن من خلالها اختيار جنس الجنين، وإنشاء الوسط الملائم للحيي المنوي للجنس المرغوب فيه، مع سلوك الطريق الفطري في عملية التلقيح من خلال الجماع الطبيعي، دون تدخل طبي في هذه العملية.

وهذه الطرق - كما سنرى - مختلفة في قدرتها على إحداث الغرض منها، بل إن بعض الأطباء يشكك في أصل قدرتها على ذلك، ويرى أنها لا تخضع لأسس علمية، ولم تأت الدراسات بإثبات جدواها.

#### أولاً: توقيت الجماع بحسب وقت التبويض<sup>(١٦)</sup>

تؤكد الدراسات الحديثة أنه إذا تم الجماع وقت خروج البويضة أو قبلها بساعات قليلة فإن الرحم - حينها - يشكل البيئة الأفضل لتمكين الحيات المنوية الذكرية من الوصول إلى البويضة إذا تم الجماع في هذا الوقت، لقدرتها

---

(١٥) ذكرت من الوسائل الأكثر تطبيقاً وانتشاراً بين الناس.

(١٦) أما توقيت الجماع وفقاً للجدول الصيني أو دورة القمر فهذه الطرق لا تعدو كونها شكلاً من أعمال العرافين والمنجمين، ولم يختلف المعاصرون على تحريم إتيان هذه الوسائل أو الاعتقاد بها.

انظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. المصلح: ٢٥، والفتوى الصادرة من هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، فتوى رقم (٢١٨٢٠)، بتاريخ ٢٢/١/١٤٢٢هـ، وقد أفاض الشيخ محمد المنجد في حكم استخدامه في موقع الإسلام سؤال وجواب، على الرابط: [www.islam-qa.com](http://www.islam-qa.com).

وقتئذ على اقترحام إفرازات المهبل وعنق الرحم؛ لا سيما مع انخفاض حامضية تلك الإفرازات وشدة لزوجتها، وعليه فتزداد فرصة كون الجنين ذكراً.

فالحبي المنوي الذكري يتميز بأنه سريع الحركة، وخفيف الوزن، ويعيش فترة أقصر بالنسبة للحبي المنوي الأنثوي الذي يتميز بثقل الوزن نسبياً وقدرته على العيش فترة أطول.

بينما إذا تم الجماع قبل أو بعد حدوث التبويض بيوم أو يومين فإن الفرصة تكون أكبر للحبي المنوي الأنثوي؛ لعودة إفرازات المهبل لما كانت عليه من الحموضة والغلظة؛ مما يجعل الحبيات المنوية الذكرية غير قادرة على الاقتحام، فتموت قبل أن تصل، فتبقى الفرصة للحبيات المنوية الأنثوية، ومن ثم يكون الجنين أنثى<sup>(١٧)</sup>.

وهذه الطريقة تسمى طريقة شيتلس التي ادّعى فيها أن نسبة نجاح هذه الطريقة تصل إلى ٧٩-٩٠٪<sup>(١٨)</sup>.

## ثانياً: اتباع نظام غذائي محدد

تؤكد دراسة علمية أن هناك من الأطعمة الغذائية التي إذا تم تناولها خلال الثلاثة شهور التي تسبق الحمل فإنها تؤثر في اختيار جنس الجنين، فعند الرغبة بالمولود الذكر يتم السماح بالأغذية الغنية بأملاح البوتاسيوم والصوديوم - أو الحبوب الخاصة المحتوية على هذه المواد - كالسمك واللحم والموز والكمثرى ونحوها؛ فهي بطريقة ما تجذب الحبي المنوي الذكري ليكون له السبق في تلقيح البويضة بشرط عدم تناول الأغذية التي تحتوي على تركيز عالي من أملاح المغنسيوم والكالسيوم، كمنتجات الألبان، وعكس ذلك يكون عند الرغبة بالمولود الأنثى.

---

(١٧) انظر: تحديد جنس الجنين، د. عبد الواحد: ٦، وهل تستطيع اختيار جنس مولودك،

د. كمال: ٢٩-٣٧، واختيار جنس المولود، د. ماري هوتيه: ٩٣-٩٨، واختيار جنس

المولود، دليوس، على الرابط: [www.layyous.com](http://www.layyous.com)

(١٨) انظر: طفلكم حسب رغبتكم، د. شيتلس: ١٣.

فاتباع هذا النظام الغذائي لعدة أشهر قبل الحمل يؤثر في حامضية المهبل، بل يؤثر في مواضع الاستقبال في الغشاء الخلوي للبويضة بحيث لا تقبل إلا الحيات المنوية ذات الشارة الموافقة للنظام الغذائي<sup>(١٩)</sup>.

ويرى بعض الأطباء أن هذه الطريقة لا تصل نتائجها إلى نسب مقبولة علمياً<sup>(٢٠)</sup>.

### ثالثاً: الغسل المهبلي

إن الحيات المنوية تتأثر بحسب الوسط الكيميائي عند تجاوزها المهبل في طريقها لتلقيح البويضة على النحو التالي:

١ - الوسط الحامضي يكون بيئة ذات أفضلية بالنسبة للحيات التي تحمل الشارة الأنثوية، ويمكن التوصل لإحداث هذا الوسط باستخدام مادة الخل مذابة في الماء.

٢ - أما الوسط القلوي فهو يعطي الفرصة الأفضل للحيات المنوية التي تحمل الشارة الذكورية، فيكون بيئة مناسبة لزيادة فرصة تلقيح البويضة، ويمكن التوصل لإحداث هذا الوسط باستخدام كربونات الصوديوم مذابة في الماء.

فكان غسل المهبل بالوسط الملائم للجنس المرغوب فيه قبل المعاشرة الجنسية يعد من الوسائل التي تؤثر في جنس الجنين<sup>(٢١)</sup>، إلا أن بعض الأطباء يرى أن هذه الطريقة لا تصل نتائجها إلى نسب مقبولة علمياً<sup>(٢٢)</sup>.

---

(١٩) انظر: تحديد جنس الجنين، د. عبد الواحد: ٤، هل تستطيع اختيار جنس مولودك: ٤٧-٥٩، واختيار جنس المولود، دليوس على الرابط: [www.layyous.com](http://www.layyous.com)

(٢٠) انظر: تحديد جنس الجنين، د. باسلامة: ٥، وأطفال تحت الطلب، د. القباني: ١٣٢

(٢١) انظر: اختيار جنس الجنين، د. البار: ٤، و تحديد جنس الجنين، د. عبد الواحد: ٥، وأطفال تحت الطلب، د. القباني: ١٣٤، وهل تستطيع اختيار جنس مولودك: ٢٧-٤٦، واختيار جنس المولود، دليوس على الرابط: [www.layyous.com](http://www.layyous.com)

(٢٢) انظر: تحديد جنس الجنين، د. باسلامة: ٥، وقد أثبتت بعض الدراسات أن السائل المنوي يتحتر بعد القذف مباشرة، مكوناً طبقة عازلة ذات تفاعل قلوي يحمي الحيات =

## رابعاً: اختيار وضعية مناسبة للجماع

يرى بعض الأطباء أن طريقة الجماع تؤثر في اختيار جنس الجنين، فإنه إذا تقرر أن عنق الرحم - وأعلى المهبل - يحوي وسطاً قلوياً فإن الإيلاج المتعمق عند الإنزال، واختيار الوضعية المناسبة لذلك يسهم في تمكين الحيات المنوية ذات الشارة الذكورية من الوصول للبويضة وتلقيحها أكثر من الحيات المنوية ذات الشارة الأنثوية؛ حيث إنها البيئة المناسبة لها.

أما إذا تمت عملية الإنزال في أسفل المهبل حيث الوسط الحامضي، فإن هذا يعوق إمكان وصول الحيات المنوية ذات الشارة الذكورية للرحم، حيث يعطي ذلك فرصة لموتها، فيزيد من احتمال أن يكون الجنين أنثى<sup>(٢٣)</sup>.

وما ينبغي التنبه له في هذا الصدد أمران<sup>(٢٤)</sup>:

**الأول:** أن هذه الطرق الطبيعية يمكن أن يعمل بكل واحدة منها على حدة، ويمكن أن يجمع بين أكثر من طريقة في وقت واحد؛ لضمان أفضل النتائج؛ إذ كثيراً ما يتم الجمع بين اتباع الحمية الغذائية وتوقيت الجماع والاستعانة باليدش المهبلي.

**الثاني:** أن هذه الطرق ليست محصورة فيما ذكر، بل هي طرق متجددة بحسب التجارب والخبرات، والحقائق العلمية المعروفة، فهناك طرق بادت وأثبت العلم إخفاقتها، في حين قد تجد طرق أخرى مستقبلاً.

---

= المنوية من تأثير حموضة المهبل، بل إن قلوية السائل المنوي ستجعل وسط المهبل قلوياً لتأثره به، مما يعني أنه لا أثر للوسط الحامضي للمهبل في التأثير على عملية انتقاء الحيات المنوية.

انظر: خلق الإنسان بين الطب والقرآن، د.البار: ٦٤٣، وأطفال تحت الطلب، د.القباني: ١٣٢-١٣٣، واختيار جنس المولود، د.ماري هوتييه: ١٠٥.

(٢٣) انظر: تحديد جنس الجنين، د. عبد الواحد: ٥، هل تستطيع اختيار جنس مولودك، د. كمال: ٧٠-٧٣، واختيار جنس المولود، د.ماري هوتييه: ١٣٣،

(٢٤) انظر: اختيار جنس المولود، د.ليوس على الرابط: [www.layyous.com](http://www.layyous.com).

## المطلب الثاني

### حكم اختيار جنس الجنين بالوسائل الطبيعية في الفقه الإسلامي

لم أجد - فيما اطلعت عليه - من يحرم استخدام هذه الوسائل في ذاتها<sup>(٢٥)</sup> لاختيار جنس الجنين<sup>(٢٦)</sup>، إلا أن هذا الجواز كان مقيداً - عند بعض القائلين به - بتحقيق شروط مخصوصة، فيما يلي تفصيلها:

**الشرط الأول:** ألا يؤدي استخدام هذه الوسائل إلى الاعتماد على هذه الأسباب، واعتقاد أنها موجبة لمسبباتها ونسيان قدرة الخالق، فوجب أن يمتلئ القلب إيماناً بأن الحصول على جنس معين إنما هو بقدرة الله جل وعلا وتدبيره<sup>(٢٧)</sup>.

---

(٢٥) بل قال الدكتور ناصر الميمان: "ولا أظن أن الطرق الطبيعية مما يختلف فيه ما لم يصاحب ذلك محذور آخر". انظر: حكم تحديد جنس الجنين، د. الميمان: ٢ / ١٦٣٩. وفي جوازها صدر قرار المجمع الفقهي الإسلامي في دورته التاسعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ٢٢ - ٢٦ شوال ١٤٢٨ هـ، والموافق ٣ - ٧ نوفمبر ٢٠٠٧ م؛ حيث نص على: "يجوز اختيار جنس الجنين بالطرق الطبيعية، كالنظام الغذائي، والغسل الكيميائي، وتوقيت الجماع بتحري وقت الإباضة؛ لكونها أسباباً مباحة لا محذور فيها"، وبه أفتت لجنة الإفتاء بوزارة الأوقاف الكويتية؛ حيث صدرت الفتوى رقم ٩٤/ع/٩٨ بتاريخ ٣ من ربيع الأول ١٤١٩ هـ والموافق ٢٧/٦/١٩٩٨ م. أما الباحثون فهم على نمطين:

الأول: من صرح بجواز هذه الطرق، كالدكتور عمر الأشقر، والدكتور عبد الستار أبو غدة، والدكتور عبد الناصر أبو البصل، والدكتور ناصر الميمان، والدكتور خالد المصلح، والأستاذة هيلة اليابس.

انظر: مناقشات ندوة الإنجاب: ١١٤، ومدى شرعية التحكم في معطيات الوراثة، د. أبو غدة: ١٦١، وتحديد جنس الجنين، د. أبو البصل: ١٢-١٤، وحكم تحديد جنس الجنين، د. الميمان: ٢ / ١٦٣٩، ورؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. المصلح: ١٥-١٦، وتحديد جنس الجنين، لهيلة اليابس: ٢ / ١٧٤٤.

الثاني: من صرح بإجازة الطرق المخبرية؛ حيث إن من أجاز الطرق المخبرية على الرغم من أنها تحوي بعض المحظورات الشرعية، فالجواز لمثل هذه الطرق الطبيعية أولى؛ إذ ليس ثمة محذور أو مخالفة.

انظر: أصحاب القولين الأول والثالث، في المطلب الثاني من المبحث الثاني.

(٢٧) انظر: حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. الميمان: ٢ / ١٦٩٣.

**الشرط الثاني:** ألا يؤدي استخدامها إلى ضرر يلحق بالمرأة أو الرجل، وذلك أن الضرر قد يمنع من الجواز الشرعي<sup>(٢٨)</sup>.

**الشرط الثالث:** ألا يستلزم استخدام هذه الوسائل كشف عورة المرأة، فلا يستخدم الفحص الداخلي بالموجات الصوتية لمعرفة وقت الإباضة عند الرغبة في توقيت الجماع، ما لم يكن الدافع غرضاً علاجياً كالوقاية من الأمراض الوراثية<sup>(٢٩)</sup>.

**قلت:** هذا الاشتراطات - عدا الثالث منها - لا تختص باستخدام هذه الوسائل فحسب، بل يمكن أن يكون اشتراطها ملازماً لكل تداءٍ يباشر على المريض، لذا أرى ألا أثر لاشتراطها على سبيل الاختصاص باستخدام هذه الوسائل إلا من باب ما يجب بيانه وقت الحاجة.

**وقد استدل لذلك بما يلي:**

١ - قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوْلَىٰ مِنْ وَرَأَىٰ وَكَانَتْ أُمْرَاتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾<sup>(٣٠)</sup> وقوله تعالى فيما قصّه عن إبراهيم: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٣١)</sup> فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ<sup>(٣٢)</sup>.

**وجه الدلالة:**

أن نبي الله زكريا دعا الله عز وجل أن يرزقه بمولود ذكر يرث عنه العلم والنبوة، وهذا نبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام سأل الله تعالى أن يرزقه ولداً ذكراً صالحاً، فأجابه الله تعالى، فدل على أن الدعاء بجنس معين جائز، والدعاء سبب من الأسباب، فتقاس عليه سائر الطرق والوسائل الطبيعية المشروعة، مادام الإنسان يرى أن أيّاً من الجنسين في مصلحته<sup>(٣٢)</sup>.

(٢٨) انظر: تحديد جنس الجنين، د. أبو البصل: ١٣.

(٢٩) انظر: تحديد جنس الجنين، أهيلة اليابس: ٢ / ١٧٤٦

(٣٠) سورة مريم، الآية: ٥.

(٣١) سورة الصافات، الآيتين: ١٠٠-١٠١.

(٣٢) انظر: مناقشة الدكتور محمد الأشقر في ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام: ١١٤،

ورؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. المصلح: ٨.

٢ - أن الأسباب المستخدمة في هذه الطرق والوسائل أسباب مباحة في أصلها، فليس ثمة مانع - شرعاً - من توقيت الجماع وتعلقه بحسب وقت التبويض<sup>(٣٣)</sup>، كما أن اختيار برنامج غذائي من الأغذية المباحة لا يخرج عن هذا الأصل، ولو كان القصد من مباشرة هذه الأسباب التأثير على جنس الجنين؛ لعدم المقتضي لنقله عن أصلها<sup>(٣٤)</sup>.

---

(٣٣) انظر: تحديد الجنس، د. أبو البصل: ١٤، وعليه نص قرار المجمع الفقهي الإسلامي في دروته التاسعة عشرة دورته التاسعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ٢٢ - ٢٦ شوال ١٤٢٨هـ، الموافق ٣ - ٧ نوفمبر ٢٠٠٧م، انظر نص القرار في موقع رابطة العالم الإسلامي على الرابط: [www.themwl.org](http://www.themwl.org)

(٣٤) انظر: تحديد الجنس، د. أبو البصل: ١٢.

## المبحث الثاني

### اختيار جنس الجنين بالوسائل المخبرية

وفيه مطلبان:

#### المطلب الأول

##### الوسائل المخبرية لاختيار جنس الجنين

تقدم أن الوسائل الطبيعية - التي تسعى من خلالها البشر لاختيار جنس الجنين - لم تزل طرقاً متفاوتة في قدرتها على التأثير بجنس الجنين، وتتفاوت نسبة نجاحها، حتى تدخلت الطرق المخبرية بفضل تقدم علم الهندسة الوراثية وتطور وسائله في الكشف عن الشارة الجنسية التي يحملها السائل المنوي، ونوع الجنين المتخلق بعد التلقيح.

وتتنوع هذه الطرق المخبرية إلى عدة أنواع، تفصيلها في فرعين:

#### الفرع الأول: التلقيح الصناعي الداخلي

وهذا النوع من التلقيح يؤخذ فيه السائل المنوي للزوج، ويتم فصل الحيات المنوية ذات الشارة الذكورية والتي تكون ٥٠٪ من عدد الحيات المنوية، عن الحيات ذات الشارة الأنثوية الـ ٥٠٪ الباقية، وهذا يكون من خلال طرق طبية<sup>(٣٥)</sup> تقوم فكرتها الأساسية على تهئية الوسط والبيئة الملائمة للحبي المنوي الملائم للجنس المرغوب فيه.

ومن ثم يتم حقن السائل المنوي الذي تم تصفيته من الحيات ذات شارة الجنس غير المرغوب فيه إلى درجة ٩٠٪ تقريباً - لإمكان أن يكون الفصل غير دقيق - في رحم الزوجة في الوقت التي تُفرز فيه البويضة أو يتوقع

---

(٣٥) ذكر الدكتور نجم عبد الواحد هذه الطرق الطبية، وعدَّ منها سبع طرق. انظر: تحديد جنس الجنين، د. عبد الواحد: ٦ - ٨، و هل ممكن أن يسمح بتحديد نوع جنس الجنين، د. المطوع، ود. النعيم: ٣/٢٣٤٨.



خروجها فيه، وحينها يتحدد جنس الجنين بحسب القدرة على نزع الحيات المنوية التي تحمل شارة الجنس غير المرغوب فيه.

إلا أن هذه الطريقة ما زالت حكرًا على مراكز علمية محدودة جداً في العالم؛ حيث إنها حديثة التطور<sup>(٣٦)</sup>.

ويؤخذ على هذه الطريقة أنها تحمل في طياتها بعض المخاطر تتمثل فيما يلي<sup>(٣٧)</sup>:

١ - إمكان الاختلال في تركيب الأجنة مما يسبب إجهاضها في مرحلة مبكرة أو ولادة أجنة مشوهة، ذلك أنه أثناء عملية الفصل تتعرض الحيات المنوية للأشعة والعوامل الكيميائية والكهرومغناطيسية.

٢ - أنه قد يتم التلقيح بحييات منوية سليمة من المرض الوراثي المراد تجنبه، ولكنها مصابة بمرض وراثي آخر قد يكون أشد خطورة؛ لأن التلقيح بالطريقة الطبيعية - وهو الجماع - يمنع كثيراً من الحيات المنوية الشاذة من الوصول للبويضة عبر العوازل الطبيعية كحموضة المهبل والمسافة بين المهبل وقناة المبيض، والاتجاه غير الصحيح لأحد قناتي المبيض، ووجود إفرازات عنق الرحم، ونحو ذلك، وأما في التلقيح غير الطبيعي فتتمكن هذه الحيات الشاذة من الوصول ومن ثم التلقيح.

## الفرع الثاني: التلقيح الصناعي الخارجي

إن تقنية التلقيح خارج الرحم ونقل الأجنة والتي بدأت في أواخر السبعينات من القرن الميلادي السابق حققت نجاحاً في علاج العقم، وتطور استخدام هذه الطريقة؛ لتكون إحدى الطرق المخبرية التي يتم فيها دراسة

---

(٣٦) انظر: اختيار جنس الجنين، د. البار: ٥، وتحديد جنس الجنين، د. عبد الواحد: ٦، وتحديد جنس الجنين د. باسلامة: ٥، وهل ممكن أن يسمح بتحديد نوع جنس الجنين، د. المطوع، ود. النعيم: ٣/٢٣٤٩.

(٣٧) هل تستطيع اختيار جنس مولدك، د. كمال: ٦٢-٦٦.

الصفات الوراثية لاستبعاد كثير من الأمراض الجينية والتشوهات الخلقية، وذلك من خلال دراسة نوع الأجنة بعد تشكلها وانقسامها قبل إرجاعها إلى رحم المرأة، وهو الهدف الأساس لهذا الفحص للأجنة<sup>(٣٨)</sup>.

ثم لحق هذا التطور أن استخدمت هذه التقنية لاختيار جنس الجنين، فيؤخذ السائل المنوي للزوج في الوقت الذي يتم فيه تحريض مبيض رحم الزوجة لإفراز البويضات، ليتم سحب هذه البويضات منها، التي عادة ما يتم سحب ست إلى عشر بويضات.

ومن ثم يتم وضع السائل المنوي للزوج والبويضات المستخرجة في سوائل خاصة، وبعد أربع وعشرين ساعة يتم وضع البويضات اللاتي تم تلقيهن في حاضنات خاصة وتحت درجة حرارة معينة، وبعد ثلاثة إلى أربعة أيام يتم فحص هذه اللقائح، ويؤخذ منها خلية واحدة ويتم فحصها للتعرف على جنسها، بحسب نوع الصبغي الذي تحمله إن كان (X) أو (Y) فإذا وجد الطبيب الجنس المرغوب فيه أعاد إلى الرحم لقيحتين أو ثلاث مراعاة لاحتمال حدوث إجهاض تلقائي لأي منها بعد تهيئة الرحم لعلوق أي من هذه اللقائح بجدار الرحم، فإذا تم هذا أخذ الجنين فترة الحمل في بطن أمه إلى ولادته بعد ٩ أشهر بإذن الله تعالى، ويكون ذلك حسب الجنس المرغوب فيه<sup>(٣٩)</sup>.

لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التلقيح - من الناحية الطبية - فيه عدة مزايا وتكتنفه بعض عيوب<sup>(٤٠)</sup>:

أما المزايا:

---

(٣٨) انظر: هل ممكن أن يسمح بتحديد نوع جنس الجنين، د. المطوع، ود. النعيم: ٣/ ٢٣٣٩.

(٣٩) انظر: اختيار جنس الجنين، د. البار، ٦، وتحديد جنس الجنين، د. باسلامة، ٥، هل ممكن أن يسمح بتحديد نوع جنس الجنين، د. المطوع، ود. النعيم: ٣/ ٢٣٥٠.

(٤٠) انظر: اختيار جنس الجنين، د. البار: ٧، وتحديد جنس الجنين، د. عبد الواحد: ١٠، انظر: هل ممكن أن يسمح بتحديد نوع جنس الجنين، د. المطوع، ود. النعيم: ٣/ ٢٣٤٩.

- ١ - فكونها - إذا حصل الحمل - تعطي نتائج قد تقترب من ١٠٠٪؛ حيث إن الخلية يتم فحص الجنس الذي تحمله اللقيحة قبل وضعها في الرحم، فلا يوضع إلا تلك اللقائح التي تحمل الجنس المرغوب فيه.
- ٢ - استبعاد جميع اللقائح التي تحمل أيّاً من الأمراض الوراثية، أو تلك التي تحمل تشوهات في الكروموسومات الصبغية؛ حيث لا يقتصر الفحص على جنس اللقيحة بل يتعداه إلى التأكد من سلامة الحالة الصبغية للخلية.

وأما العيوب، فتتمثل في<sup>(٤١)</sup>:

- ١ - إمكان اختلاط النطف - بعد أخذها من الزوجين - بغيرها في المختبر خطأً أو عمداً، مما يؤدي إلى اختلاط الأنساب.
- ٢ - أن نسبة نجاح ولادة طفل بطريقة أطفال الأنابيب هذه لا تزيد عن ١٠ ٪ في كل محاولة، وفي عموم الحالات لا تزيد عن ٣٠ ٪.
- ٣ - إذا حصل الحمل فإنه يتعرض للإجهاض بنسبة أكبر من الحمل الطبيعي.
- ٤ - زيادة نسبة التوائم المتعددة بسبب عدد اللقائح التي تعاد إلى الرحم بعد التلقيح، ولحمل التوائم مضاعفات كثيرة على الحامل والأجنة.
- ٥ - ترمى اللقائح من الجنس غير المرغوب فيه، التي قد تستخدم في أغراض غير مشروعة<sup>(٤٢)</sup>.
- ٦ - احتمال إصابة الزوجة بفرط تنبيه المبايض، وهي حالة خطيرة تصيب

---

(٤١) انظر: اختيار جنس الجنين، د.البار: ١٠، وتحديد جنس الجنين، د.عبد الواحد: ٤. وهل ممكن أن يسمح بتحديد نوع جنس الجنين، د.المطوع، ود.النعيم: ٣/٢٣٥١-٢٣٥٢، ومقابلة مع الدكتور زهير الحصنان- استشاري الأطفال والطب الوراثي بمستشفى الملك فيصل بالرياض، نقلاً عن: تحديد جنس الجنين، أهيلة اليابس: ٢ / ١٧٧٤.

(٤٢) وقد صدر القرار لمجمع الفقه الإسلامي ٦/٦/٥٥: حيث إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٧-٢٣ شعبان ١٤١٠هـ الموافق ١٤-٢٠ آذار (مارس) ١٩٩٠م، بشأن مصير البويضات الملقحة قرر ما يلي:

المرأة التي تتلقى مجموعة من الهرمونات التي تحرض المبيض لإفراز العديد من البويضات.

٧ - أن بقاء اللقحة لعدة أيام خارج محضنها الطبيعي قد يتسبب في إحداث خلل وراثي، فقد لوحظ وجود نسبة بين أطفال الأنابيب ممن لديهم تأخر في الحركة أو في النمو العقلي أو ممن هم عرضة للسرطان، فحضان الحمض النووي في الفترة الأولى له تأثيراته المستقبلية على صحة الجنين.

ويؤكد الأطباء أن نسبة النجاح في تحقيق الغرض من الطرق الطبيعية أو المخبرية لا تصل إلى ١٠٠٪ بل قليل: إنها لا تزيد عن ٨٠٪، قياساً على الحمل الاعتيادي الذي تكون نسبة تحقق الجنس المرغوب فيه ٥٠٪<sup>(٤٣)</sup>.

ومع ذلك فإن الرأي الطبي لا يؤيد ذلك للأغراض الاجتماعية<sup>(٤٤)</sup>، وقد عرضت د. جوهرة المطوع ود. لولو النعيم القيم الأخلاقية الحاكمة لاختيار جنس الجنين قبل الحمل لأسباب غير طبية، وقد أفاضتا الباحثتان في عرض هذه القيم على نحو لم يسبقا إليه - فيما اطلعت عليه - تحسن مراجعته<sup>(٤٥)</sup>.

---

= أولاً: في ضوء ما تحقق علمياً من إمكان حفظ البويضات غير الملقحة للسحب منها، يجب عند تلقيح البويضات الاقتصر على العدد المطلوب للزرع في كل مرة، تفادياً لوجود فائض من البويضات الملقحة.

ثانياً: إذا حصل فائض من البويضات الملقحة بأي وجه من الوجوه تترك دون عناية طبية إلى أن تنتهي حياة ذلك الفائض على الوجه الطبيعي.

ثالثاً: يحرم استخدام الببيضة الملقحة في امرأة أخرى، ويجب اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بالحيلولة دون استعمال الببيضة الملقحة في حمل غير مشروع..

(٤٣) انظر: تحديد جنس الجنين، للدكتور نجم عبد الواحد: ٤، وهل ممكن أن يسمح بتحديد نوع جنس الجنين، د.المطوع، ود.النعيم، ٢٣٤٧/٣.

(٤٤) انظر: اختيار جنس الجنين، د.البار: ١٠.

(٤٥) انظر: هل ممكن أن يسمح بتحديد نوع جنس الجنين، د. جوهرة المطوع، ود. لولو النعيم: ٢٣٣٩-٢٣٧٠/٣.

## المطلب الثاني

### حكم اختيار جنس الجنين بالوسائل المخبرية وضوابطه في الفقه الإسلامي

تختلف هذه الوسائل عن سابقتها بما تتضمنه من تدخل طبي متقدم مباشر يصل إلى الخلية المكونة للجنين بما قد يستلزم كثيراً من الأخطار الصحية، ومتعلق بمكان لا يجوز شرعاً - في الأصل - الاطلاع عليه أو الكشف عنه، وعلى الرغم من هذا كله فإن لها القدرة على تحقيق نتائج مرضية.

ولم يكن استخدام هذه الوسائل المخبرية - على اختلاف أغراضها - محل اتفاق، بل هناك اختلاف بين الفقهاء المعاصرين فيها بحسب طبيعتها والغرض الباعث إليها إجازة ومنعاً، ثم اختلف المجوزون في ضوابط جوازها، وتفصيل ذلك في هذين الفرعين:

### الفرع الأول: حكم اختيار جنس الجنين بالوسائل المخبرية في الفقه الإسلامي

اختلف الباحثون المعاصرون في جواز استخدام هذه الوسائل المخبرية، وصاروا في ذلك إلى ثلاثة أقوال<sup>(٤٦)</sup>:

**القول الأول:** مشروعية استخدام الوسائل المخبرية لاختيار جنس الجنين متى وجدت الحاجة لذلك، سواء أكانت نفسية أم اجتماعية أم طبية، وهو قول

---

(٤٦) والتفريق بين أصحاب القول الأول والثالث قد لا يكون تصريحاً من قائله، بل قد يكون مفهوماً من كلامه أو استدلاله، وقد اقتصرنا في نقل أقوال من كان لهم علاقة بهذا الموضوع ببحث أو مناقشة في مجمع فقهي، وإلا فقد جمع الدكتور عبد الرشيد قاسم أقوال كل من تكلم في هذا الموضوع مطلقاً، بفتوى عامة أو فتوى خاصة له، وهو جمع نفيس تحسن مراجعته. انظر: اختيار جنس الجنين، د. عبد الرشيد قاسم: ٧٤-٦٨.

بعض الباحثين المعاصرين<sup>(٤٧)</sup>، وبه صدرت فتوى لجنة الإفتاء بوزارة الأوقاف الكويتية<sup>(٤٨)</sup>.

**القول الثاني:** أنه يحرم استخدام هذه الوسائل المخبرية، وهو ظاهر فتوى اللجنة الدائمة للبحوث<sup>(٤٩)</sup>، وبه قال بعض الباحثين المعاصرين<sup>(٥٠)</sup>.

**القول الثالث:** مشروعية استخدام الوسائل المخبرية لاختيار جنس الجنين عند تحقق الضرورة العلاجية من الأمراض الوراثية فحسب، وهو قول جمهور الباحثين المعاصرين<sup>(٥١)</sup>، وبه صدر قرار المجمع الفقهي الإسلامي<sup>(٥٢)</sup>.

---

(٤٧) وهم: الدكتور أحمد الباز، و الدكتور ناصر عبدالله الميمان، والدكتور محمد بن حسن النجيمي، والدكتور خالد المصلح، والدكتور خالد بن زيد الوديناني.

انظر: اختيار جنس الجنين وتحديد قبل خلقه، د.الباز: ٢/ ٨٨٠، وحكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د.الميمان: ٢/ ١٦٤٧، وتحديد جنس الجنين، د.النجيمي: ٢١، ورؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. المصلح: ٢٠، واختيار جنس الجنين، د.الوديناني: ٢/ ١٦٨٤، ١٦٨٧.

(٤٨) الفتوى رقم: (٩٩/ع/١٠٩) بتاريخ ١٤٢٠/٦/٤هـ، الموافق ١٤٩٩/٩/١٤. انظر: موقع اللجنة على الرابط: [www.islam.gov.kw](http://www.islam.gov.kw)

(٤٩) انظر: الفتوى رقم: (١٥٥٢)، ١٧١/٢-١٧٣ في موقع اللجنة على الرابط: [www.alifta.net](http://www.alifta.net).

(٥٠) وهم: الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، والدكتور عمر غانم، والدكتور محمد بن الجواد الننتشة.

انظر: مناقشة الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق في ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام: ١١٠، وأحكام الجنين، د.غانم: ٢٦٩، والمسائل الطبية المستجدة، د.الننتشة: ١/ ٢٣٤.

(٥١) وهم: الدكتور: يوسف القرضاوي، والدكتور عبد الستار أبوغدة، والدكتور محمد عثمان شبير، والدكتور أياد إبراهيم، والدكتور عبد الناصر أبو البصل، والدكتور عبد الله الغطميل، والدكتور سعد الشويرخ، وأهيلة اليابس.

انظر: فتاوى معاصرة للمرأة والأسرة المسلمة، د. القرضاوي: ١٦٢، ومدى شرعية التحكم في معطيات الوراثة، د.أبو غدة: ١٦١، وموقف الإسلام من الأمراض الوراثية، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة: ١/ ٣٤٠، والهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع، د. إبراهيم: ١٣١، وتحديد جنس الجنين، لأبو البصل: ٢٨، ومقال: اختيار جنس الجنين، د. الغطميل، وأحكام الهندسة الوراثية، د.الشويرخ: ٢٢٦، وتحديد جنس الجنين، أهيلة اليابس: ٢/ ١٧٧٧.

(٥٢) في قراره السادس بشأن موضوع اختيار جنس الجنين، وذلك في دورته التاسعة =

## الأدلة:

### أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، والمعقول:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأْيِ وَكَانَتْ أَمْرًا عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾<sup>(٥٣)</sup>.

وجه الدلالة: أن طلب المولود الذكر مشروع بنص الآية الكريمة؛ إذ إن ما يحرم فعله يحرم طلبه<sup>(٥٤)</sup>، وإن كانت الطريقة الواردة في الآية الكريمة هي الدعاء، إلا أن هذا فيه دليل على أصل مشروعية سلوك الوسائل المتاحة لإنجاب الجنس المرغوب فيه<sup>(٥٥)</sup>.

### ونوقش هذا الاستدلال من وجهين:

**الوجه الأول:** أن هذا مسلم إذا اعتبرنا الأمر المدعو به، وليس هذا منسحباً على الوسيلة التي يطلب فيها المدعو به، فإنه يجوز الدعاء بطلب المال والولد، ولا يجوز الحصول عليه بطريق غير مشروع كالسرقة أو الزنا<sup>(٥٦)</sup>، ومحل النزاع يبحث في مدى مشروعية هذه الوسائل لتحصيل تلك المقاصد، فليست وسيلة المباح مباحة مطلقاً، فهذا الاستدلال لا يلزم أصحاب القول الثاني<sup>(٥٧)</sup>.

**الوجه الثاني:** أن الدعاء ليس من الوسائل التي فيها ارتكاب أي من

---

= عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ٢٢-٢٦ شوال ١٤٢٨هـ، التي يوافقها ٢-٧ نوفمبر ٢٠٠٧م. انظر: موقع رابطة العالم الإسلامي على الرابط:

www.themwl.org

(٥٣) سورة مريم، الآية: ٥.

(٥٤) انظر: مدى شرعية التحكم في معطيات الوراثة، د. أبو غدة: ١٦١

(٥٥) انظر: تحديد جنس الجنين، للدكتور محمد بن يحيى بن حسن النجيمي: ١٥.

(٥٦) انظر: تحديد جنس الجنين، د. أبو البصل: ٢٥، وتحديد جنس الجنين، د. البار: ٢٥.

(٥٧) انظر: حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. الميمان: ١٦٤٣/٢.

المحظورات، بخلاف الطرق المخبرية وما يكتنفها من محاذير، فكان هذا قياساً مع الفارق<sup>(٥٨)</sup>.

وأجيب عن هذه المناقشة بـ: أن هذه المحاذير يمكن أن تستباح إذا كان الدافع علاجياً، على أن يلتزم بقدر الحاجة وتتخذ كافة الاحتياطات<sup>(٥٩)</sup>.

ويعترض على هذا الجواب بـ: أنه لم يُجز صحة الاستدلال بهذه الآية في محل النزاع؛ والآية غاية ما دلت عليه جواز الدعاء بطلب الولد منطوقاً، ويدخل فيه الوسائل المباحة قياساً، أما الوسائل المخبرية فليس في هذه الآية للاستدلال مسلك أو طريق.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٦٠)</sup>.

وجه الدلالة: أن هذه الآية ونحوها من النصوص تدل على أن الحرج في الدين مرفوع عن هذه الأمة، وهذا الحرج قد يتحقق في حال الزوجة التي تكثر من إنجاب جنس واحد وأنها قد تواجه سوءاً في المعاملة من قبل زوجها أو أقاربه، بل ربما قد تكون مهددة بالطلاق، أو قد يكون ثمة أمراض وراثية لا تظهر إلا في جنس معين؛ فدفعاً لهذا الحرج جاز أن تسلك تلك الطرق التي يتم فيها اختار الجنس المطلوب<sup>(٦١)</sup>.

ونوقش هذا الاستدلال بـ: أن الحرج يُرفع بالوسائل المباحة المشروعة لا بما تكتنفه المحاذير الشرعية، والاستدلال بالآية استدلال بعموم لا نص فيه على المسألة<sup>(٦٢)</sup>.

ويجاب عن هذا الوجه من المناقشة بـ: أن هذه المناقشة تعود على النص

---

(٥٨) انظر: أحكام الهندسة الوراثية، د. الشوريخ: ٢١٨.

(٥٩) انظر: تحديد جنس الجنين، أهيلة اليابس: ١٧٦٦/٢.

(٦٠) سورة الحج، الآية: ٧٨.

(٦١) انظر: اختيار جنس الجنين - دراسة فقهية طبية، د. قاسم: ٨٠-٨١.

(٦٢) انظر: تحديد جنس الجنين، للأستاذة هيلة اليابس: ١٧٦٧/٢.



بالإبطال، فإنه إذا كان ثمة وسائل مشروعة فلا حرج حينئذ، ومدلول الآية إنما هو في الحال التي لا يوجد فيها وسيلة مشروعة بذاتها يُدفع بها الحرج.

**الدليل الثالث:** حديث جابر رضي الله عنه؛ حيث قال: "كنا نعزل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل<sup>(٦٣)</sup>، وفي رواية: "فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا"<sup>(٦٤)</sup>.

وجه الدلالة: أن العزل لضبط ميقات الإنجاب، جائز بنص الحديث - بإذن الزوجة الحرة - فإذا جاز التحكم في أصل الحمل بالعزل، جاز التحكم في جنس الجنين بالطرق الأخرى؛ قياساً على العزل<sup>(٦٥)</sup>.

#### ونوقش هذا الاستدلال من وجهين:

**الوجه الأول:** أن العزل اختلف أهل العلم في حكمه بين مانع ومبيح، فهو قياس على مختلف فيه، ومن شروط صحة القياس: الاتفاق على حكم الأصل، فلم يصح هذا القياس<sup>(٦٦)</sup>.

**ويجاب عن هذا الوجه من المناقشة بـ:** أن مجرد الاختلاف في حكم الأصل لا يمنع صحة القياس مطلقاً، فهذا الاشتراط يتحقق عند من لا يتفق مع المستدل على حكم الأصل؛ لندرة المجمع عليه<sup>(٦٧)</sup>، وعليه كان هذا الاستدلال ملزماً لكل من

---

(٦٣) متفق عليه، رواه البخاري في كتاب النكاح - باب العزل، حديث رقم: ٥٢٠٩، ومسلم في كتاب النكاح - باب حكم العزل، حديث رقم: ١٤٤٠.

(٦٤) رواها مسلم في كتاب النكاح - باب في حكم العزل، حديث رقم: ١٤٤٠.

(٦٥) انظر: اختيار جنس الجنين - دراسة فقهية طبية، د.قاسم: ٧٩، وحكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د.الميمان: ١٦٤١/٢.

(٦٦) انظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. المصلح: ١١.

(٦٧) انظر: شرح الكوكب المنير: ٢٧/٤-٢٨، وقال ما نصه: "حيث إن من شروط حكم الأصل" كونه (متفقاً عليه بين الخصمين) فإن كان أحدهما يمنعه، فلا يستدل عليه بالقياس فيه، وإنما شرط ذلك لئلا يحتاج القياس عند المنع إلى إثباته؛ فيكون انتقالاً من مسألة إلى أخرى، (لا) أن يكون متفقاً عليه بين (الأمة) لحصول المقصود باتفاق الخصمين فقط". وانظر: نهاية السؤل: ٣٠٦/٤.

يقول بمشروعية العزل؛ الذي هو - عند إذن الزوجة الحرة - مذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، ولم يخالف فيه إلا الظاهرية<sup>(٦٨)</sup>.

**الوجه الثاني:** أن العزل بذاته - على القول بجوازه - غاية ما فيه أن المادة الحيوية تترك لتتلف وتراق دون وضعها في رحم المرأة، وهذا يختلف عن استخدام الوسائل محل النزاع؛ للمحاذير المتصلة بها<sup>(٦٩)</sup> فكان هذا الفارق مانعاً للقياس<sup>(٧٠)</sup>.

**وأجيب عن هذا الوجه من المناقشة بـ:** أن الوسائل المخبرية وإن خالفت الطريق الفطري الطبيعي إلا أن ذلك يباح إذا كان الدافع علاجياً على أن تتخذ كافة الاحتياطات لتلافي المحاذير الممكنة<sup>(٧١)</sup>.

**ويعترض على هذا الجواب بـ:** أنه لا يقوى على رد المناقشة، حيث إن الفارق قائم، ولم يرد بهذا الجواب، فالعزل يختلف عن الوسائل الطبية اختلافاً يمنع القياس، وإن كان امتناع القياس لا يعني بطلان قول القائل متى سلمت له أدلة أخرى من الاعتراض والمناقشة.

**الدليل الخامس:** القياس على العقم؛ حيث إنه لا خلاف بين أهل العلم في معالجة العقم - باعتباره مرضاً - مع كونه سعيّاً في إيجاد الحمل وأخذاً لأسباب حصوله، واختيار جنس الجنين من باب أولى، فإنه عمل بالأسباب الممكنة لإدراك صفة في الجنين، وهو أسهل من أخذ أسباب الإيجاد والتكوين<sup>(٧٢)</sup>.

**ويناقش هذا الاستدلال بـ:** أن ثمة فارقاً بين معالجة العقم واختيار جنس الجنين يظهر في الباعث على هذه التصرفات، فمعالجة العقم أولى بالجواز لما

---

(٦٨) انظر: بدائع الصنائع: ١٢٦/٥، وتبيين الحقائق: ٢١/٦، ومواهب الجليل: ٤٧٦/٣، وشرح مختصر خليل للخرشي: ٢٢٥/٣، والأُم: ١٨٣/٧، وأسنى المطالب: ١٨٦/٣، والمغني: ٢٢٦/٧، والإنصاف: ٣٤٨/٨، والمحلى ٢٢٢/٩.

(٦٩) وقد مر في المطلب الأول من المبحث الثاني بيان هذه المحاذير.

(٧٠) انظر: تحديد جنس الجنين، د. أبو البصل: ٢٥.

(٧١) انظر: تحديد جنس الجنين، للأستاذة هيلة اليابس: ١٧٧٠/٢.

(٧٢) انظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. المصلح: ١١.

يحققه من مصلحة ظاهرة، بخلاف اختيار جنس الجنين مطلقاً فمصلحته أقل رتبة من المصلحة المتحققة في معالجة العقم، وهذا الدنو في الرتبة قد يمتنع عنده القياس، إلا في الحال التي تتحقق فيها الضرورة الطبية على سبيل الخصوص.

**الدليل السادس:** أن هذه العملية إنما هي سعي في الحصول على جنس معين، وهذا سعي للحصول على مطلب جائز، فهو من باب بذل الأسباب واتخاذ الوسائل، والأخذ بالأسباب أمر مشروع<sup>(٧٣)</sup>.

**ونوقش هذا الاستدلال بـ:** أن محل النزاع ليس جنس الجنين بذاته أو اختياره، وإنما مدى جواز استخدام الوسائل المخبرية للوصول لهذا الغرض، وعليه لا يصح هذا الاستدلال في مقابلة أصحاب القول الثاني<sup>(٧٤)</sup>.

**الدليل السابع:** الأصل في الأشياء النافعة الإباحة، حيث إنه لا نص على التحريم، واختيار جنس الجنين بذاته لم يرد فيه دليل يقتضي التحريم، فيبقى على الإباحة الأصلية<sup>(٧٥)</sup>.

**ونوقش هذا الاستدلال من وجهين:**

**الوجه الأول:** أن هذا استدلال بقاعدة فقهية، والاستدلال بالقاعدة الفقهية محل خلاف<sup>(٧٦)</sup>.

**ويجاب عن هذا الوجه من المناقشة بـ:** أن هذا الاعتراض يصح من

---

(٧٣) من كلام الشيخ إبراهيم الدسوقي ضمن ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام: ١٠٥.

(٧٤) انظر: حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. الميمان: ٢ / ١٦٤٣،

(٧٥) انظر: كلام الدكتور حسان تحوت ضمن ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام، ١٠٦، واختيار جنس المولود وتحديده، د. الباز: ٢ / ٨٧٥، وتحديد جنس الجنين، للدكتور محمد بن يحيى بن حسن النجيمي: ١٦.

(٧٦) انظر: حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. الميمان: ٢ / ١٦٤٤، وقد بين د. يعقوب الباحسين مذاهب الأصوليين في هذا، ورجح جواز الاحتجاج بها؛ اعتباراً لتناول الفقهاء لها بكونها مصدراً مشروعاً يتعرف منها على أحكام ما لم ينص عليه. انظر: القواعد الفقهية: ٢٧٣-٢٩٠، وقد قال ابن النجار عنها: "تشبه الأدلة، وليست بأدلة، لكن ثبت مضمونها بالدليل، وصارت يقضى بها في جزئياتها، كأنها دليل على ذلك الجزئي". شرح الكوكب المنير: ٤ / ٤٣٩.

القائلين بعدم حجية القاعدة الفقهية فحسب، دون من يرى جواز الاستدلال بها للتعرف على الحكم الفقهي في المسائل غير المنصوص عليها.

الوجه الثاني: أن هذه القاعدة الفقهية ليست قاعدة متفقاً عليها، بل إن الفقهاء اختلفوا في أصل التصرفات على ثلاثة أقوال: الإباحة، والحظر، والتوقف<sup>(٧٧)</sup>.

ويجاب عن هذا الوجه من المناقشة بـ: أن الاختلاف في القاعدة الفقهية المستنبطة لا يؤثر على حجيتها عند من استنبطها أو خرجها، بل غاية وجود الاختلاف أنه يضيق دائرة من يعمل بها لا غير، شأنها شأن الأدلة المختلف فيها<sup>(٧٨)</sup>.

قلت: إذا جاز رد الاعتراض الوارد على الاستدلال بهذه القاعدة من جهة جواز الاستدلال أصالة أو من جهة التسليم بحكمها في محل النزاع، فإن اختيار جنس الجنين - وإن لم يرد بشأنه دليل خاص يقتضي تحريمه، فبقي على الأصل وهو الإباحة - إلا أن المنع فيه ظاهر لما تستلزمه الوسائل المخبرية من محاذير شرعية وأضرار صحية<sup>(٧٩)</sup>، فخرج بذلك اختيار جنس الجنين عن أصل الجواز، وبقي النظر في مدى قدرة المصالح المترتبة عليه في دفع تلك المفساد المتحصلة من تلك المحاذير الشرعية والأضرار الصحية.

**الدليل الثامن:** أن استخدام هذه الوسائل في تحقيق مصالح عدة صحية ونفسية:

أما الصحية فتتمثل في الحرص على سلامة الذرية من الأمراض التي يمكن اتقاؤها، وهذا ما يمكن أن يحقق المصالح ويدراً به مفساد، ومن ذلك<sup>(٨٠)</sup>:

---

(٧٧) انظر: حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. الميمان: ٢ / ١٦٤٣،

(٧٨) انظر: القواعد الفقهية، د. الباحسين: ٢٨٨.

(٧٩) انظر في بيانها المطلب الأول من المبحث الثاني، من هذه الدراسة.

(٨٠) وهذه المضار قد أشير إلى أصل الاستدلال بها في محل النزاع في "تحديد جنس الجنين"، د. أبو البصل: ٢١، وإلا فإن التفصيل لهذه المضار الصحية قد ذكرته عند الحديث عن موضوع قانون الفحص الطبي قبل الزواج - دراسة فقهية مقارنة في القانون الكويتي، في بحث تحت النشر في مجلة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

أولاً: الإسهام في الحد من انتشار الأمراض الوراثية التي يمكن دفعها ومنعها باستخدام هذا النوع من الطرق المخبرية؛ حرصاً على المجتمع وأفراده، وطلباً لسلامة النسل، وفي هذا تحقيق لمقاصد الشرع، لا سيما تلك الأمراض الوراثية التي تنتشر في بعض التجمعات السكانية.

ثانياً: الحرص على البناء الأسري وتكوينه الصحي، فإن أثر اعتلال الذرية بالأمراض الوراثية، قد يكون سبباً لحدوث كثير من المشاكل الاجتماعية والنفسية والمالية، التي تهدد بدورها ذاك البناء الأسري.

ثالثاً: التهيئة لأن تكون الأجيال خالية من الأمراض الوراثية، فاستبعاد الأجنة المصابة بالأمراض الوراثية يمنع تحقق هذه الأمراض بسبب التوارث، وهذا يقلل من وجودها في الأجيال القادمة.

رابعاً: تقليل التكاليف المالية والمضار الاقتصادية الناتجة عن علاج المرضى؛ لاسيما تلك التي تحتاج إلى عناية مستمرة، وهي ذات شقين:

الأول: الأعباء المالية والتكاليف الباهظة التي تتسبب بها معالجة آثار الأمراض الوراثية<sup>(٨١)</sup> - وهي بطبيعتها ذات تكلفة مالية عالية -، أو تلك التي توجه للعناية بأولئك المرضى، والذين قد تستمر العناية بهم مدة بقائهم أحياء، مما يضيف أعباء مالية على الأسرة والمجتمع على حد سواء.

الثاني: تعطيل الكوادر البشرية عن المشاركة في تنمية المجتمع في جميع مستوياته، فهؤلاء المرضى تعطلت - في الغالب - مشاركتهم في التنمية بسبب اعتلالهم بتلك الأمراض التي كان من الممكن التحرز منها.

أما النفسية فالرغبة الأسرية الكامنة في نفس الأبوين في الحال التي يكون عدد الإناث في الأسرة أكثر من عدد الذكور - أو العكس - وهنا يرغب الوالدان في

---

(٨١) وقطعاً الأمراض الوراثية غير قابلة للعلاج؛ إذ المرض الوراثي هو عطب في التكوين الصبغي في كل خلية، وهذا ما لا يمكن علاجه، فبقيت معالجة آثار تلك الأمراض فحسب.

إنجاب الجنس الأقل، فالزوجة التي تكثر من إنجاب جنس واحد قد تواجه سوءاً في المعاملة من قبل زوجها أو أقاربه، بل ربما قد تكون مهددة بالطلاق، وهذا قد يكون استجابة للأعراف الاجتماعية التي تحكم المجتمع، والتي قد تكون تفضل الجنس الذكري، فهنا تتولد الرغبة لدى الوالدين في إنجاب الذكور دون الإناث<sup>(٨٢)</sup>.

قلت: لذا كان اللجوء لهذه الطرق المخبرية - عند أصحاب هذا القول - ليس لمجرد تحقيق رغبات شخصية بل الأمر متعلق بمصالح عدة ودرأ لمفاسد متنوعة؛ لذا وجب القبول بما يحقق تلك المصالح ويدرأ تلك المفاسد.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بالقرآن الكريم، والمعقول:

### أولاً: القرآن الكريم

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيصُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾<sup>(٨٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾<sup>(٨٤)</sup>.

وجه الدلالة: أن هذه الآيات دلت على أن علم ما في الأرحام مختص بالله سبحانه وتعالى، وليس ذلك إلا لله وحده، لا يشاركه فيه أحد من الخلق، وادعاء البشر ذلك مصادم لهذه الأخبار، وتدخل في مشيئة الله وإرادته<sup>(٨٥)</sup>، وهذا وإن كان موجها لمعرفة جنس الجنين فهو في اختيار جنس الجنين من باب أولى.

### ونوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: أن ثمة اختلافاً بين علم الله تعالى لما في الأرحام وعلم البشر، وهذا من جهتين:

(٨٢) انظر: تحديد جنس الجنين، د. النجيمي: ٢٠.

(٨٣) سورة الرعد، الآية: ٨.

(٨٤) سورة لقمان، من الآية: ٣٤.

(٨٥) انظر: فتاوى معاصرة للمرأة والأسرة المسلمة، د. القرضاوي: ١٦١.

**الجهة الأولى:** أن العلم الذي اختص به الله جل وعلا الوارد في الآيات المستدل بها محمول على العلم التفصيلي لكل ما يتعلق بالجنين، وأما البشر وإن أدركوا الذكورة أو الأنوثة، والسلامة من بعض الأمراض أو الإصابة بها إلا أنهم لا يعدون ذلك.

ومن ذلك: ما جاء في صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون في ذلك علقه مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات، يكتب رزقه وعمله وأجله وشقي أو سعيد".

وهذه أمور غيبية، لا يمكن لأحد معرفتها، ومع هذا لم يذكر منها كون الجنين ذكراً أم أنثى؛ إذ إن جنس الجنين يتحدد بمجرد التلقيح وليس عند نفخ الروح، فلم يكن معرفة جنس الجنين وإمكان التحكم فيه معارضا للآيات المستدل بها<sup>(٨٦)</sup>.

**ويجاب عن هذا الوجه من المناقشة - بما يخص الجهة الأولى - بـ:** أن ثمة روايات جاء فيها التذكير والتأنيث، ومن ذلك: ما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "وَكَلَّ اللَّهُ بِالرَّجَمِ مَلَكًا فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ نُطْفَةٍ، أَيُّ رَبِّ عَلَقَةٍ، أَيُّ رَبِّ مُضْغَةٍ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهَا قَالَ: أَيُّ رَبِّ أَذْكَرَ أَمْ أُنْثَى أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الْأَجَلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ" <sup>(٨٧)</sup> - وروى مسلم نحوه <sup>(٨٨)</sup>.

**واعترض على هذا الجواب بـ:** أنه ليس في النص ما يدل على أن الجنس

---

(٨٦) انظر: مناقشة الدكتور القرضاوي في ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام: ٩٤، وتحديد الجنس، د. أبو البصل: ٨-٩

(٨٧) رواه البخاري في كتاب القدر - باب في القدر، حديث رقم: ٦٥٩٥.

(٨٨) في كتاب القدر - باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه، حديث رقم: ٢٦٤٥.

لم يتحدد<sup>(٨٩)</sup>، فغاية ما دل عليه النص - في محل النزاع - هو أن الملك يجهل جنس الجنين، فالملك لا يعرف إلا بأمر من الله عز وجل والذي لا يثبت إلا بعد مشيئته سبحانه<sup>(٩٠)</sup>.

**الجهة الأخرى:** أن علم الله تعالى علم حقيقي لم يسبقه جهل ولا يمكن أن يتخلف، وأما علم البشر فهو ظني محتمل للخطأ مسبوق بالجهل<sup>(٩١)</sup>.

**الوجه الثاني:** أن الآيات جاءت في معرض التحذير مما كان مادة خصبة للكهان والمنجمين، فالمراد إبطال قولهم وأمثالهم ممن يرجم بالغيب دون استناد إلى تجربة ومعرفة للأسباب، قال القرطبي رحمه الله: "والمراد إبطال قول الكهنة والمنجمين ومن يستسقي بالأنواء، وقد يعرف بطول التجارب أشياء من زكورة الحمل وأنوثته... وقد تتخلف التجربة وتنكسر العادة ويبقى العلم لله وحده"<sup>(٩٢)</sup>، وأما معرفة جنس الجنين بعد معرفة الأسباب وتتبع القرائن فقد أتاحتها الله لعباده<sup>(٩٣)</sup>.

**الدليل الثاني:** قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾<sup>(٩٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾<sup>(٩٥)</sup> وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا

---

(٨٩) يقول الدكتور حسان تحتوت: "إن الملك يسأل: أذكر هو أم أنثى؟ ليعلم من الله ما لا يعلمه، لا ليبدأ صنع الذكورة والأنوثة؛ إذ المقطوع الآن أن الذكورة أو الأنوثة قد تحددت بالتقاء الحي المنوي بالبويضة". نقلا عن: اختيار جنس الجنين - دراسة فقهية طبية، د. قاسم: ٦٣.

(٩٠) انظر: اختيار جنس الجنين - دراسة فقهية طبية، د. قاسم: ٦٣.

(٩١) انظر: مدى شرعية التحكم في معطيات الوراثة، د. أبو غدة: ١٦١، وأحكام الجنين في الفقه الإسلامي، د. غانم: ٢٧٢، واختيار جنس الجنين - دراسة فقهية طبية، د. قاسم: ٤٦.

(٩٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٨٢/١٤.

(٩٣) انظر: مدى شرعية التحكم في معطيات الوراثة، د. أبو غدة: ١٦١.

(٩٤) سورة آل عمران، من الآية: ٦.

(٩٥) سورة القصص، من الآية: ٦٨.



يَشَاءُ يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴿٩٦﴾ أَوْ يَزُوجُهُمْ ذُكْرًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٩٧﴾.

**وجه الدلالة:** أن اختيار جنس الجنين وتصويره مرده إلى الله ومتعلق بمشيئته وحده لا يشاركه فيه أحد، فهو يخلق ما يشاء، ويعطي من يشاء ذكوراً، ويعطي من يشاء الإناث، وهذه القسمة مقصودة، فالله سبحانه جعل هذه الأصناف ليبتلي بها عباده من يصبر ومن يشكر، وفي اختيار جنس الجنين بتلك الطرق تطاول على مشيئة الله تعالى وإرادته (٩٧).

**ونوقش هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه:**

**الوجه الأول:** أن إجراء الطرق المخبرية لاختيار جنس الجنين إنما هو من فعل الأسباب؛ فمن رزق بذكر بالاستفادة من تقنية التلقيح غير الطبيعي، فقد شاء الله في علمه السابق أن يهبه الذكر، ومن رزق بأنثى بالاستفادة من هذه الطرق المخبرية فقد شاء الله أن يهبه أنثى، فما فعله إنما هو اتخاذ للأسباب وتفويض النتائج بعد ذلك إلى مسبب الأسباب (٩٨).

**الوجه الثاني:** أن لازم الاستدلال بهذه الآية يؤدي إلى منع معالجة العقم، وهذا باطل؛ فإن الفقهاء أجمعوا على مشروعيتها، فلما كانت معالجة العقم لا تعد تطاولاً على مشيئة الله فكذلك اختيار جنس الجنين.

**الوجه الثالث:** ليس في محاولة اختيار جنس الجنين تطاول على مشيئة الله إذ لم تصل نسبة نجاح المحاولات إلى ١٠٠٪، ففصل الحيات المنوية

(٩٦) سورة الشورى، الآيتان: ٤٩-٥٠.

(٩٧) انظر: فتاوى معاصرة للمرأة والأسرة المسلمة، د. القرضاوي: ١٦٢، وفتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء فتوى رقم (١٥٥٢): ١٧١/٢-١٧٢.

(٩٨) انظر: مناقشات التحكم في جنس الجنين في ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام، من كلام كل من: الدكتور يوسف القرضاوي: ٩٥، والدكتور عبد الحافظ محمد: ٩٧، والدكتور زكريا البري: ١٠٣، والدكتور إبراهيم الدسوقي: ١٠٤، والدكتور عصام الشربيني: ١١٥، و مدى شرعية التحكم في معطيات الوراثة، د. أبو غدة: ١٦١.

الحاملة لصفة الذكورة والحاملة لصفة الأنوثة نسبة نجاحه لا تزيد عن ٧٠-٨٠٪<sup>(٩٩)</sup>.

ويجب عن هذا الوجه من المناقشة ب: أنه يلزم من هذه المناقشة أنه إذا كانت نسبة نجاح المحاولات - بفضل تقدم الوسائل الطبية - وصلت إلى ١٠٠٪، فإن هذا يعني أن اختيار جنس الجنين وقتئذ يعد تطاولاً على مشيئة الله تعالى، وهذا باطل، وإذا كان بطلان لازم يدل على بطلان الملزوم، فإن هذا الوجه من المناقشة لا يصح الاعتراض به.

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَا أُضِلُّهُمْ وَلَا أُمَيِّنُهُمْ وَلَا أَمُرُّهُمْ فَلْيُتَّبِعْكُمْ أَدَانِكُمُ الْأَنْعَامُ وَلَا أَمُرُّهُمْ فَلْيُغَيِّرُوا خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾<sup>(١٠٠)</sup>.

وجه الدلالة: أن هذه الآية ظاهرة في تحريم تغيير خلق الله عز وجل، واختيار جنس الجنين يعد من تغيير خلق الله؛ لأن فيه تدخلاً في الخلق الإلهي وصرفاً له عن وجهته الصحيحة، والتي تقضي بأن يترك الخلق كما هو دون أن يتدخل فيه؛ لأن الله سبحانه إنما يخلقه بالصورة التي يخلقه عليها لحكمة يريدها، وعليه فيكون التدخل لاختيار جنس الجنين محرماً<sup>(١٠١)</sup>.

ونوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: أنه ليس ثمة ما يوصف بأنه تغيير لخلق الله جلا وعلا، بل غاية الأمر هو جعل ذلك الحيي المنوي ذي الجنس المعين يلحق تلك البويضة، وهذا لا وجه فيه لتغيير خلق الله سبحانه<sup>(١٠٢)</sup>.

---

(٩٩) انظر: مناقشة الدكتور عبد الله باسلامة في ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام: ٩٧، واختيار جنس الجنين، د. قاسم: ٥٠.

(١٠٠) سورة النساء، الآية (١١٩).

(١٠١) من كلام الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق في ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام: ١١١.

(١٠٢) من كلام الدكتور عمر الأشقر في ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام: ١٠٣، وانظر: تحديد جنس الجنين، للدكتور محمد بن يحيى بن حسن النجيمي: ١٧.

**الوجه الثاني:** أن تغيير الشيء يكون بعد وجوده لا قبله، ومحاولة التقاء حيي منوي - ذكرياً كان أو أنثوياً - بالبويضة ليس من باب تغيير خلق الله جل وعلا؛ لأن ذلك يكون قبل خلق الجنين وتصويره<sup>(١٠٣)</sup>.

**وأجيب عن هذا الوجه من المناقشة بـ:** أنه ليس المقصود بالتغيير الإنشاء، فالواصلة والمستوشمة لم تخلق، وإنما التغيير أن نتدخل في الخلق الإلهي فنصرفه عن وجهته الصحيحة، ثم إن وجود من عنده عشر بنات أو وجود عقيم أمر مطلوب لله عز وجل أرادته لحكمة فكيف التدخل فيها؟<sup>(١٠٤)</sup>.

**ويعترض على هذا الجواب بـ:** أنه يمكن أن يقال أن وجود المرضى مقابل الأصحاء أمر أرادته الله عز وجل لحكمة، وعليه وجب ألا يداوى المرضى بحجة أن مرضهم أرادته الله عز وجل، وهذا باطل.

**الدليل الرابع:** أن استخدام تلك الوسائل المخبرية سيكون وسيلة من وسائل الشرك بالربوبية، ذلك أن العامة في حال نجاح العملية - وهي لن تخرج مطلقاً عن إرادة الله - سيتعلقون بهذا الطبيب، ويعتقدون قدرته على اختيار جنس الجنين، وسد ذرائع الشرك ما زال مطلباً عريضاً للعلماء، هذا إذا سلمنا بإمكان ذلك، فكيف إذا كان مجرد إيهام بالقدرة عليه<sup>(١٠٥)</sup>.

**ونوقش هذا الاستدلال بـ:** أن هذا لا يكون إلا عند من التبس عليه الفرق بين الأسباب المسببات والنتائج، وهذا لا أثر له في الحكم الشرعي، كما أن لازم صحة هذا الاستدلال الامتناع عن جميع أشكال التداوي عند الأطباء لإمكان تحقق الشرك بالله جلا وعلا، وهذا باطل لم يقل به أحد<sup>(١٠٦)</sup>.

---

(١٠٣) انظر: حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. الميمان: ١٦٤٦/٢.  
(١٠٤) من كلام الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق في ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام: ١١٠-١١١.

(١٠٥) ذكره د. الميمان في أدلة المانعين ودون أن يعزوه إلى أحد، انظر: حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. الميمان: ١٦٤٤/٢، ثم اطلعت عليه - بتنبيه من أهيلة اليابس في بحثها تحديد جنس الجنين - في مقال للدكتور عبد الله الغطميل في موقع: الإسلام اليوم.

(١٠٦) انظر: حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. الميمان: ١٦٤٦/٢.

**الدليل الخامس:** أنه اقتضت حكمة الله سبحانه أن يتم التوزيع بين الجنسين دون تدخل من الإنسان ليحفظ توازن المجتمع، ولم تزل البشرية تسير بتوازن وعناية وتدبير<sup>(١٠٧)</sup>، والتدخل في اختيار جنس الجنين تطاول على مشيئة الله سبحانه، وإخلال بهذا التوازن<sup>(١٠٨)</sup>.

#### ونوقش هذا الاستدلال من وجهين:

**الوجه الأول:** أن ليس اختيار جنس الجنين خارجاً عن مشيئة الله جل وعلا، بل إنما يجري وفقاً لمشيئته وإرادته سبحانه القدرية؛ لا سيما إذا علمنا إمكان عدم تحقق التلقيح حتى لو توافرت كافة السبل الطبية وانتفت الموانع لعملية التلقيح<sup>(١٠٩)</sup>.

**الوجه الثاني:** أن هذا الاختلال قد يحدث لو كان الجواز مطلقاً ولكل الأزواج، إلا أن اختصاص الجواز بشروط خاصة - والتي منها الوقاية من الأمراض الوراثية أو التشوهات الخلقية - يضمن ألا يؤدي استخدام التلقيح الصناعي الخارجي إلى اختلال في نسبة الذكور إلى الإناث، لا سيما في المجتمعات التي يكون فيها للجنس الذكري قدسية عالية<sup>(١١٠)</sup> مما يجعله في نطاق ضيق ومحدود جداً<sup>(١١١)</sup>.

---

(١٠٧) فالإحصاءات تشير إلى تقارب النسبة بين الذكور والإناث، ففي مقابل كل ١٠٦ من الذكور يولد ١٠٠ من الإناث، وتقترب هذه النسبة من التساوي أكثر عند البلوغ، ثم تزداد نسبة الإناث، والغريب أنه لوحظ زيادة المواليد الذكور أثناء الحروب بالنسبة للإناث، وهذا يبين مدى التوازن في هذا الأمر.

انظر: كلام الدكتور حسان تحتوت في ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام: ١٠٦-١٠٧، وهل تستطيع اختيار جنس مولودك، د. كمال: ١٧، ٣٩-٤٠، واختيار جنس المولود، د. ماري هوتيه: ٤٨.

(١٠٨) انظر: تحديد جنس الجنين، د. أبو البصل: ٩-١٠.

(١٠٩) انظر: تحديد جنس الجنين، د. أبو البصل: ٦.

(١١٠) انظر: هل ممكن أن يسمح بتحديد نوع جنس الجنين، د. المطوع، ود. النعيم، ٣/ ٢٣٤٢.

(١١١) انظر: حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. الميمان: ٢/ ١٦٤٦،

**الدليل السادس:** أن اختيار جنس الجنين بالطرق المخبرية يستلزم كشف المرأة عورتها المغلظة أمام الطبيب الأجنبي عند استخراج البويضات منها، وعند إرجاعها للرحم بعد تلقيحها بماء الزوج، وكشف العورة المغلظة إنما يباح للضرورة، وليست هذه من مواطن الضرورات<sup>(١١٢)</sup>.

**ونوقش هذا الاستدلال بـ:** أن كشف العورة المغلظة ليس لمطلق رغبة الزوجين، بل مقيد بوجود الضرورة أو الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة - كالحصول على ذرية سليمة من الأمراض الوراثية- والتي يجوز عندها ارتكاب المحظور مراعاة لها، فكشف العورة المغلظة في مثل هذه الحال جائز<sup>(١١٣)</sup>.

**الدليل السابع:** أن اللجوء إلى الوسائل المخبرية لاختيار جنس الجنين قد يكون ذريعة لاختلاط الأنساب؛ وذلك باختلاط النطف، بعد أخذها من الزوجين بغيرها في المختبر خطأ أو عمدًا، ولا يخفى ما لحفظ الأنساب من أهمية في الشريعة الإسلامية، فيجب الحفاظ على وصول المنى إلى فرج المرأة بصورة طبيعية سداً لهذه الذريعة<sup>(١١٤)</sup>.

**ونوقش هذا الاستدلال بـ:** أن هذا الخطأ المحتمل يمكن تجنبه باتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية، وتشديد الرقابة على المراكز الطبية التي تقوم بهذه العمليات، والحرص على جعل ذلك بيد الأمناء الثقاة كل هذا يمنع من إمكان اختلاط النطف، وبذا يكون قد تحقق الاحتياط في الأنساب ومنع اختلاطها<sup>(١١٥)</sup>.

**ويجاب عن هذه المناقشة بـ:** أنه على الرغم من الاحتياطات المتخذة

---

(١١٢) انظر: المسائل الطبية المستجدة: ١/ ٢٣٤، ومقال اختيار جنس الجنين للدكتور عبد الله الغطميل في موقع الإسلام اليوم.

(١١٣) انظر حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. الميمان: ١٦٤٦/٢، وأحكام الهندسة الوراثية د. الشويرخ: ٢١٦.

(١١٤) من كلام الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق في نودة الإنجاب في ضوء الإسلام: ١١١، و المسائل الطبية المستجدة: ١/ ٢٣٤.

(١١٥) انظر: حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. الميمان: ١٦٤٧/٢، وتحديد جنس الجنين، د. النجيمي: ١٧، وأحكام الهندسة الوراثية د. الشويرخ: ٢١٧.

والتدابير الواقية لمنع اختلاط النطف يبقى احتمال حصول الاختلاط في الأنساب قائماً، بخلاف ما يحصل في الجماع الطبيعي.

**الدليل الثامن:** أن ذلك سيؤدي إلى تقليل أفراد المجتمع بشكل غير مباشر؛ حيث سيتم الاكتفاء بعدد أقل من الأولاد بعد إنجاب الجنس المرغوب فيه، وهذا مخالف لهدى الإسلام في التكاثر من النسل والذرية<sup>(١١٦)</sup>.

ونوقش هذا الاستدلال بما سبق في الوجه الثاني من مناقشة الدليل الخامس.

### أدلة القول الثالث:

ينبغي استدلال أصحاب هذا القول على أمرين:

**الأمر الأول:** الاستدلال على مشروعية استخدام الوسائل المخبرية - إذا كانت ثمَّ ضرورة طبية - بما جاء في بعض أدلة القول الثاني، لا سيما الدليل الثالث المتعلق برفع الحرج، والدليل الخامس المتعلق بالقياس على العقم، والدليل الثامن المتعلق بالمصالح الشرعية والفوائد الصحية من جراء استخدام تلك الوسائل.

**الأمر الثاني:** الاستدلال على تحريم استخدام الوسائل المخبرية - لغير الضرورة الطبية - بما جاء في أدلة القول الثاني، كما في الدليل السادس المتعلق بكشف العورات، والدليل السابع المتعلق باختلاط الأنساب، وبالإضافة إلى:

١ - أن القول بالجواز - دون تقييد بالضرورة الطبية - سيؤدي إلى اختلال نسبة الذكور بالنسبة إلى الإناث، فالناس تميل إلى المولود الذكر على الأنثى اعتباراً للأعراف الاجتماعية ومحددات أخرى، مما قد ينتج عنه مشكلات متعددة لا سيما أن الأمر - في تقدير الحاجات النفسية والاجتماعية - خاضع للرغبات الشخصية فحسب<sup>(١١٧)</sup>.

---

(١١٦) انظر: اختيار جنس المولود وتحديده د. الباز: ٨٧١/٢-٨٧٣.

(١١٧) انظر: تحديد جنس الجنين، د. أبو البصل: ٦.

٢ - المضار الصحية التي قد تنتج من استخدام هذه الطرق<sup>(١١٨)</sup>، على الرغم من أن هذه المضار هي ما كشف عنه العلم في وقتنا المعاصر، ولا يعلم قدر ما يكتشفه العلماء بعد.

وهذا يكفي في قصر الجواز على الحال التي تتحقق فيها الضرورة الطبية، ويمنع من استخدام هذه الوسائل إلا في الحالات التي يكون فيها الضرر المتوقع أكبر من الضرر المحتمل من استخدامها، بناءً على أن الواجب درء المفسدة الكبرى بالمفسدة الصغرى.

### الترجيح:

الذي يظهر لي: جواز استخدام الوسائل المخبرية متى وجدت الضرورة الطبية، ولا يجوز اعتبار الحاجة النفسية أو الاجتماعية إلا إذا كانت تنزل منزلة الضرورة الطبية، ما لم يقدح داع آخر غير الرغبة الشخصية أو الاجتماعية - لاستخدام التلقيح الداخلي أو الخارجي لغير اختيار جنس الجنين، وذلك لما يلي: أولاً: سلامة أدلة القول الثالث من المناقشة والاعتراض، واعتلال أدلة القول الأول بالمناقشة والاعتراض إلا فيما يخص الضرورة الطبية.

ثانياً: أن أصحاب القول الثاني كان ظاهر ابتناء أدلتهم على تكذيب قدرة الإنسان على اختيار جنس الجنين من جهة، واعتبار المفسدات التي تستلزمها هذه الوسائل من جهة أخرى، وهذا مردود بتحقيق قدرة الإنسان على ذلك، وأن المفسدات يمكن منع تحقيقها، من خلال ضوابط محددة وشروط مخصوصة.

ثالثاً: أنه في حال الضرورة الطبية ثمة مصالح تتعين هذه الوسائل لتحقيقها، فوجب - اعتباراً لها - القول بجواز استخدامها متى تحقق وجود تلك الحال.

---

(١١٨) انظر: عيوب هذه الوسائل المخبرية في المطلب الأول من المبحث الثاني من هذه الدراسة.

**رابعاً:** أن الأصل في استخدام الوسائل المخبرية: الحظر والتحريم؛ لما يكتنفها من محاذير شرعية وطبية، فلا يجوز ارتكاب هذه المحاذير من غير دليل يقتضي الجواز، وليست مطلق الحاجة الاجتماعية أو النفسية تقوى على استثناء هذه المسألة محل النزاع من أصل الحظر.

**خامساً:** أن اشتراط وجوب أن تكون الحاجة النفسية أو الاجتماعية بمنزلة الضرورة الطبية؛ منعاً لخضوع استخدام هذه الوسائل للرغبات الشخصية والأهواء، وقياساً على الضرورة الطبية، فليس الجواز متعلقاً بكون الباعث طبياً، بل تحقيقاً للمصالح ودرءاً للمفاسد.

**سادساً:** أنه في الحال التي يقوم فيها المقتضي - الموجب للجواز الشرعي غير اختيار جنس الجنين - لإجراء هذا النوع من التلقيح الصناعي - داخلياً كان أو خارجياً - فلا حرج حينها من اختيار جنس الجنين متى وجدت الحاجة، نفسية كانت أو اجتماعية؛ إذ المثالب التي بنى عليها المانعون رأيهم متحققة في مجرد مباشرة التلقيح، اعتباراً لقيام المقتضي، فيكون في اختيار جنس الجنين الحكم تبعاً لا أصالة أو استقلالاً.

**سابعاً:** أن موجب هذا القول يقلل من إمكان الإجهاض؛ حيث إنه في الحال التي لا يمكن الأبوان من مباشرة الوسائل المخبرية لاختيار الجنس فقد يريان حينها أن الإجهاض هو السبيل الوحيد نحو التحكم بجنس المولود، وعليه كان هذا درءاً لأكبر المفسدتين.

## **الفرع الثاني: ضوابط استخدام الوسائل المخبرية في الفقه الإسلامي**

وضع الفقهاء المعاصرون القائلون بجواز اختيار جنس الجنين ضوابط خاصة لجواز تلك الوسائل المعينة على اختيار جنس الجنين<sup>(١١٩)</sup>، وتفصيلها فيما يلي:

---

(١١٩) وهذا ما نصت عليه توصيات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية في ندوتها الأولى، والمنعقدة في الكويت بتاريخ ١١/٨/١٤٠٣هـ، الموافق ٢٤/٥/١٩٨٣م، وقرار



- ١ - أن تتوفر الضرورة العلاجية أو الحاجة النفسية والاجتماعية - على اختلاف بينهم- الداعية لاختيار جنس الجنين، كتفادي الأمراض الوراثية المتعلقة بجنس معين، أم تحقيق حاجة نفسية أو اجتماعية.
- ٢ - وجوب أخذ الاحتياط والحذر الشديدين؛ لمنع إمكان اختلاط الأنساب، بسبب اختلاط السائل المنوي أو البويضة، ومن الاحتياط: أن تجرى هذه العمليات في المراكز الطبية للمسلمين، والمراكز التي يؤمن فيها من الاختلاط.
- ٣ - أن يقوم بمباشرة العملية طبيب ثقة مسلم بعد أن يكون ثمة قرار من لجنة طبية مختصة تتألف من أطباء عدول تخلص في تقريرها قيام المبيح الشرعي، بحيث لا تخضع لرغبة الأبوين في اختيار جنس الجنين، إلا بعد التأكد من قيام المبيح الشرعي.
- ٤ - الاعتقاد بأن ما يفعله الطبيب إنما هو أسباب، نتيجتها النهائية وترتب مسبباتها بيد الله سبحانه وتعالى<sup>(١٢٠)</sup>.
- ٥ - منع مباشرة الوسائل المخبرية على مستوى الأمة أو الجماعات، وقصر استخدامه على الأفراد، متى تحققت ضوابطه وشروطه؛ إذ فيه مخالفة للقوانين البيولوجية التي هي جزء من نظام هذا الكون بماديته وكنائنه الحية<sup>(١٢١)</sup>.

= المجمع الفقهي الإسلامي في قراره السادس بشأن موضوع اختيار جنس الجنين، وذلك في دورته التاسعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة، وانظر: اختيار جنس المولود وتحديدده قبل تخلقه وولادته، د. الباز: ٢/ ٨٨٠ - ٨٨١، وتحديد جنس الجنين، د. النجيمي: ١٦ - ١٧، وحكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، للدكتور ناصر عبد الله الميمان، وهو بحث مطبوع ضمن أعمال مؤتمر قضايا طبية معاصرة: ٢/ ١٦٤٨. واختيار جنس الجنين، د. الوذيان: ٢/ ١٦٨٧ - ١٦٨٨، وتحديد جنس الجنين، أ. هيلة اليابس: ٢/ ١٧٧٧ - ١٧٧٨، وحكم اختيار جنس الجنين قبل الحمل، أ. العجيان: ٢/ ١٨١٩ - ١٨٢٣، وهؤلاء من أفردوا لهذه الضوابط مطلباً، وإلا فإن بقية الباحثين أشاروا لمثل هذا لكن في ثنايا أبحاثهم.

(١٢٠) وقد مر أن هذا ليس خاصاً باستخدام الوسائل المخبرية.

(١٢١) ولم أر من خالف في هذا الضابط سوى الدكتور أبو البصل في بحثه انظر: تحديد جنس الجنين: ٢٧، بل رأيت من نقل الاتفاق على خلاف رأيه، ومن ذلك الدكتور: النتشة في المسائل الطبية المستجدة: ١/ ٢٣٤.

## الخاتمة

أحمد الله سبحانه وتعالى، جلت قدرته، وتنوعت آلاؤه ونعمه على عباده، أن يسر لي الانتهاء من إعداد هذه الدراسة، التي أختتمها بذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلاله، وتفصيلها بما يلي:

### أولاً: النتائج

- ١ - تختلف الدوافع نحو اختيار جنس الجنين بحسب طبيعتها، فبعضها ينزل منزلة الضرورة، وبعضها لا يعدو كونه رغبة نفسية.
- ٢ - لم يكن الأطباء على اتفاق في قدرة الوسائل الطبيعية على تحقيق الغرض منها، بل كان ثمة اختلاف بينهم في جدوى بعض هذه الوسائل.
- ٣ - تتميز الوسائل المخبرية في كونها قادرة على تحقيق نتائج متقدمة، إلا أنه تحتف بها بعض المخاطر الصحية والمحاذير الشرعية.
- ٤ - قدرة الفقه على مواكبة التطورات العملية، وأنه لا يعد تحدياً للتقدم الطبي، بل إنه يعطي الضمانة والدعامة لقدرة هذه التطورات على إسعاد البشرية والإفادة منها، دون أن تكون سبباً في انتشار فوضى تعود عليها بالفساد ومهددة للكيان البشري<sup>(١٢٢)</sup>.

---

(١٢٢) وليس كما قال العالم الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء الدكتور أحمد زويل في محاضراته في مكتبة الإسكندرية بعنوان "عصر العلم والمستقبل"؛ حيث ادعى فيها أن أكثر التحديات التي ستواجه التقدم العلمي في القرن القادم هي القيم والمعتقدات المجتمعية والدينية التي ستقبل أو ترفض التقدم العلمي، فيما عده الحاضرون أن هذا نوعاً من الخلط بين الأوضاع في العالم الإسلامي، والعالم الغربي الذي سعت الكنيسة فيه في العصور الوسطى لعرقلة العلم بدعوى الهرطقة والحفاظ على مكتسباتها. انظر: تحقيقاً صحفياً في الموقع الإلكتروني:

www.arabic.arabia.msn.com

- ٥ - أنه لا تعارض بين صريح النصوص الصحيحة وما توصل له العلم الحديث؛ لا سيما المتعلق بالإنسان وأطوار تخلقه.
- ٦ - اختلاف العلوم الغيبية التي اختص الله عز وجل بها نفسه، عن تلك العلوم التي كشف عنها العلماء بفضل تقدم العلم، فليس كل ما يكشف عنه العلم الحديث مما لم تعرفه البشرية من قبل يعد كشفاً عن الغيبات، بل لا يعدو كونه أحد لوازم التقدم العلمي، فعدم العلم ليس علماً بالعدم.
- ٧ - حرص الفقهاء المعاصرين على الاستفادة من التقدم العلمي في الهندسة الوراثية لم يمنع من وضع الضوابط والشروط التي تمنع من إمكان العبث بالجنس البشري وتخطي المقررات الأخلاقية والثوابت الشرعية.

### ثانياً: التوصيات

- ١ - العناية ببحث الموضوعات المستجدة تلك التي يحتاجها المجتمع؛ دراسة وفهماً وضبطاً بالقواعد الشرعية والقوانين الأخلاقية.
- ٢ - توجيه وتثقيف أفراد المجتمع المسلم بما قد يستخدمه أعداء الأمة في التشكيك في عقيدتهم، ودرء التعارض الظاهري الذي قد يتوهمه بعض الناس بين بعض فروع العلم الحديث والمقررات الشرعية.
- ٣ - أهمية الفحص الطبي قبل الزواج؛ إذ به يمكن الوقاية من بعض الأمراض الوراثية محل الفحص، وتعرف به احتمالية إصابة الأجنة بأمراض وراثية؛ تجنباً لولادة أطفال معاقين أو مشوهين.
- ٤ - ضرورة تشريع لوائح وقرارات منظمة تضبط عملية التلقيح الصناعي - لاسيما المتعلق باختيار جنس الجنين - مستمدة من النظر الطبي والرأي الشرعي، تضع عقوبات رادعة لمن لا يتقيد بها، سواء أكان ذلك من الزوجين أم من الأطباء أم من غيرهم من العاملين في مراكز طبية.
- ٥ - إيجاد جهة تراقب المراكز الصحية التي تباشر تقنية التلقيح الصناعي - تحمل سلطة حكومية - للنظر في مدى التزامها في تلك التشريعات واللوائح والقرارات المنظمة الصادرة في شأن اختيار جنس الجنين،

واستصدار تقرير سنوي يعرض على جهة مختصة لسد أي فراغ تشريعي في تلك اللوائح والقرارات المنظمة، أو لدفع أي آثار سلبية محتملة.

٦ - الاقتصار في اختيار جنس الجنين على الحالات التي تتحقق بها الضرورة الطبية أو ما يلحق بها؛ منعاً لظهور بعض الأمراض الوراثية - متى تعلق المرض بجنس معيّن - أو مشاكل نفسية أو اجتماعية.

هذا، وما كان من توفيق فمن الله عز وجل، وما كان من نقص أو نسيان فمني ومن الشيطان، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

## المصادر والمراجع

- ١ - أحكام اختيار نوع الجنين وطرقه، للباحث محمد بن هزاع الفهيدى، وهو بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء، عام ١٤٢٩هـ.
- ٢ - أحكام الجنين، د. عمر غانم، ط. دار الأندلس الخضراء - جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ٣ - أحكام الهندسة الوراثية، د. سعد بن عبد العزيز بن عبد الله الشويرخ، ط. دار كنوز أشبيليا- الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ٤ - اختيار جنس الجنين - دراسة فقهية طبية، د. عبد الرشيد قاسم، م. الأسدي - مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ٥ - اختيار جنس الجنين - وسائل التحكم في جنس الجنين ومدى نجاحها وحكمها الشرعي، د. محمد علي البار، وهو بحث مطبوع ضمن أعمال الدورة الثامنة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة - في الفترة من ١٠-١٤/٣/١٤٢٧هـ الموافق ١٢/٤/٢٠٠٦م، في النسخة الإلكترونية المثبة على الرابط: [www.minshawi.com](http://www.minshawi.com).
- ٦ - اختيار جنس الجنين، د. عبد الله الغطميل، وهو مقال في موقع الإسلام اليوم على الرابط: [www.islamtoday.com](http://www.islamtoday.com).
- ٧ - اختيار جنس الجنين، د. خالد بن زيد الوديناني، وهو بحث مطبوع ضمن أعمال مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني الذي أقامته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت عنوان: "قضايا طبية معاصرة"، والذي عقد في الرياض بتاريخ: ٢٥-٢٧/٤/١٤٣١هـ والموافق: ١٠-١٢/٤/٢٠١٠م.
- ٨ - اختيار جنس المولود ذكر أم أنثى، د. ماري هوتيه وروني سيف، ط. درا الفراشة - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ٩ - اختيار جنس المولود وتحديد ه قبل تخلقه وولادته، د. أحمد الباز، ضمن

- دراسات فقهية عن قضايا طبية معاصرة، ط. دار النفائس - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- ١٠- اختيار جنس المولود، د. نجيب ليوس، وهو بحث إلكتروني على الرابط: [www.layyous.com](http://www.layyous.com).
- ١١- أسنى المطالب شرح روض الطالب، لأبي يحيى زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، ط. دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
- ١٢- أطفال تحت الطلب، د. صبري القباني، ط. دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الثانية والعشرون.
- ١٣- الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤ هـ)، ط. دار المعرفة - بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٤- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعلاء الدين أبي الحسن بن سليمان المرداوي (٨٨٥هـ)، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، (٥٨٧هـ)، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٦- البنوك الطبية وأحكامها الفقهية، د. إسماعيل مرحبا، ط. دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٠م. رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. خالد المصلح، وهو كتاب إلكتروني على الرابط: [www.almosleh.com](http://www.almosleh.com).
- ١٧- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (٧٤٣هـ)، ط. دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة الثانية.
- ١٨- تحديد جنس الجنين، للباحثة هيلة اليابس، وهو بحث مطبوع ضمن أعمال مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني الذي أقامته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت عنوان: "قضايا طبية معاصرة"، والذي عقد في الرياض بتاريخ: ٢٥-٢٧/٤/١٤٣١هـ والموافق: ١٠-١٢/٤/٢٠١٠م.
- ١٩- تحديد جنس الجنين، د. نجم عبد الواحد، وهو بحث مطبوع ضمن أعمال

الدورة الثامنة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة -  
في الفترة من ١٠-١٤/٣/١٤٢٧هـ الموافق ١٢/٤/٢٠٠٦م، في  
النسخة الإلكترونية المثبة على الرابط: [www.minshaw.com](http://www.minshaw.com).

٢٠- تحديد جنس الجنين، للدكتور عبد الناصر بن موسى أبو البصل، وهو  
بحث مطبوع ضمن أعمال الدورة الثامنة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي  
المنعقدة في مكة المكرمة - في الفترة من ١٠-١٤/٣/١٤٢٧هـ  
الموافق ١٢/٤/٢٠٠٦م، في النسخة الإلكترونية المثبة على الرابط:  
[www.minshaw.com](http://www.minshaw.com).

٢١- تحديد جنس الجنين، د. محمد بن يحيى بن حسن النجيمي، وهو بحث  
مطبوع ضمن أعمال الدورة الثامنة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي  
المنعقدة في مكة المكرمة - في الفترة من ١٠-١٤/٣/١٤٢٧هـ  
الموافق ١٢/٤/٢٠٠٦م، في النسخة الإلكترونية المثبة على الرابط:  
[www.minshaw.com](http://www.minshaw.com).

٢٢- تحديد جنس الجنين، د. عبدالله باسلامة، وهو بحث مطبوع ضمن أعمال  
الدورة الثامنة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة  
- في الفترة من ١٠-١٤/٣/١٤٢٧هـ الموافق ١٢/٤/٢٠٠٦م، في  
النسخة الإلكترونية المثبة على الرابط: [www.minshaw.com](http://www.minshaw.com).

٢٣- تحديد جنس الجنين، للباحث أيوب سعيد زين العطيف، وهو بحث  
مطبوع ضمن أعمال مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني الذي أقامته جامعة  
الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت عنوان: "قضايا طبية معاصرة"،  
والذي عقد في الرياض بتاريخ: ٢٥-٢٧/٤/١٤٣١هـ والموافق: ١٠-  
١٢/٤/٢٠١٠م.

٢٤- الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبي  
عبد الله (٦٧١هـ)، ط. دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الأولى،  
١٣٦٥هـ.

٢٥- حكم اختيار جنس الجنين قبل الحمل في الشرعية الإسلامية، للباحث

زياد بن عبد المحسن بن محمد العجيان، وهو بحث مطبوع ضمن أعمال مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني الذي أقامته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت عنوان: " قضايا طبية معاصرة"، والذي عقد في الرياض بتاريخ: ٢٥-٢٧/٤/١٤٣١هـ والموافق: ١٠-١٢/٤/٢٠١٠م.

٢٦- حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. ناصر عبد الله الميمان، وهو بحث مطبوع ضمن أعمال مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني الذي أقامته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت عنوان: "قضايا طبية معاصرة"، والذي عقد في الرياض بتاريخ: ٢٥-٢٧/٤/١٤٣١هـ والموافق: ١٠-١٢/٤/٢٠١٠م.

٢٧- خلق الإنسان بين الطب والقرآن، د. محمد بن علي البار، ط. الدار السعودية للنشر والتوزيع - جدة، الطبعة الثانية عشر، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٨- شرح الكوكب المنير. لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي، تحقيق الدكتور: محمد الزحيلي، والدكتور: نزيه حماد، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

٢٩- شرح مختصر خليل لمحمد بن عبد الله الخرشى (١١٠١هـ)، ط. دار الفكر - بيروت.

٣٠- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، دار ابن كثير - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣١- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، دار إحياء التراث - بيروت.

٣٢- طفلكم حسب رغبتكم، د. لاندروم شيتلس و دافيد رورفيك، ترجمة هالة ولمى قبيسي، ط. دار قابس - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٣٣- فتاوى معاصرة للمرأة والأسرة المسلمة، د. يوسف القرضاوي، ط. دار الضياء - عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م/١٤٠٨هـ.



٣٤- فتوى الشيخ محمد المنجد في حكم استخدامه في موقع الإسلام سؤال وجواب، على الرابط: [www.islam-qa.com](http://www.islam-qa.com).

٣٥- الفتوى الصادرة من هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، فتوى رقم (٢١٨٢٠)، بتاريخ ٢٢/١/١٤٢٢هـ، على الرابط: [www.alifta.net](http://www.alifta.net).

٣٦- المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٤٥٦ هـ) - ط. دار الفكر- بيروت.

٣٧- مدى شرعية التحكم في معطيات الوراثة، د. عبد الستار أبو غدة، والمطبوع ضمن ثبت ندوة الإنجاب والمنعقدة في الكويت بتاريخ ١١/٨/١٤٠٣هـ، الموافق ٢٤/٥/١٩٨٣م، وهو من مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ومقرها الكويت.

٣٨- المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، د. محمد بن عبد الجواد النتشة، ط. مجلة الحكمة - بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٩- المغني لموفق الدين عبد الله بن أحمد المعروف بابن قدامة (٦٢٠ هـ) - ط. دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٠- مناقشات ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام، وهي ضمن ثبت الندوة المنعقدة في الكويت بتاريخ ١١/٨/١٤٠٣هـ الموافق ٢٤/٥/١٩٨٣م، وهي من مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ومقرها الكويت.

٤١- مواهب الجليل شرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني المعروف بالحطاب (٩٥٤هـ)، ط. دار الفكر - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٤٢- موقف الإسلام من الأمراض الوراثية، د. محمد عثمان شبير، ضمن دراسات فقهية عن قضايا طبية معاصرة، ط. دار النفائس - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- ٤٣- نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول للبيضاوى؁ جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوى الشافعى ٧٧٢هـ؁ ط. عالم الكتب -بيروت؁ ١٩٨٢م.
- ٤٤- هل تستطيع اختيار جنس مولودك؁ د. خالد بكر كمال؁ ط. دار الزمان - المدينة المنورة؁ الطبعة الرابعة؁ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ٤٥- هل ممكن أن يسمح بتحديد نوع جنس الجنين؁ د. جوهرة المطوع؁ ود. لولو النعيم؁ وهو بحث مطبوع ضمن أعمال مؤتمر الفقه الإسلامى الثانى الذى أقامته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؁ تحت عنوان: "قضايا طبية معاصرة"؁ والذى عقد فى الرياض بتاريخ: ٢٥-٢٧/٤/١٤٣١هـ والموافق: ١٠-١٢/٤/٢٠١٠م.
- ٤٦- الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع؁ د. إياد إبراهيم؁ ط. دار الفتح - عمان؁ الطبعة الأولى؁ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.